

مؤقت

## مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون



الجلسة ٧٦٧٣

الاثنين، ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

(الصين)	..... السيد ليو جياي	الرئيس
السيد تشوركين	..... الاتحاد الروسي	الأعضاء:
السيد أويارثون مارتشيسي	..... إسبانيا	
السيد لوكاس	..... أنغولا	
السيد روسيلي	..... أوروغواي	
السيد يلتشينكو	..... أوكرانيا	
السيد سيس	..... السنغال	
السيد دولاتر	..... فرنسا	
السيد راميرث كارينو	..... جمهورية فنزويلا البوليفارية	
السيد إبراهيم	..... ماليزيا	
السيد أبو العطا	..... مصر	
السيد رايكروفت	..... المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	
السيد ماكولي	..... نيوزيلندا	
السيد بريسمان	..... الولايات المتحدة الأمريكية	
السيد يوشيكواوا	..... اليابان	

## جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1610773 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠|٠٥

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للمادة ٣٧ النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي الأردن، إسرائيل، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، آيسلندا، باكستان، البحرين، البرازيل، بنغلاديش، تايلند، تركيا، تونس، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السويد، العراق، فييت نام، قطر، كازاخستان، كوبا، الكويت، لبنان، المغرب، ملديف، المملكة العربية السعودية، النرويج، نيجيريا، نيكاراغوا، الهند إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

أقترح أن يوجه المجلس الدعوة للمراقب الدائم عن دولة فلسطين المراقبة لدى الأمم المتحدة للمشاركة في الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة المتبعة في هذا الصدد. تقرر ذلك.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد جواو بيدرو فالي دي أليدا رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة وسعادة السيد ويلفريد إيمفولا نائب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف إلى المشاركة في هذه الجلسة.

واقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة الكرسي الرسولي المراقبة لدى الأمم المتحدة للمشاركة في هذه الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أرحب بحرارة بمعالي الأمين العام، السيد بان كي - مون، وأعطيه الآن الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط.

سيحتفل اليهود في غضون بضعة أيام بأحد أهم الأعياد اليهودية، وهو عيد الفصح. أتقدم بأطيب تمنياتي إلى اليهود من الأصدقاء والزملاء بعيد سعيد مفعم بالسلام.

أود أن أبدأ بالزيارة التي قمت بها إلى لبنان والعراق والأردن وتونس قبل ثلاثة أسابيع مع رئيس البنك الدولي، السيد جيم يونغ كيم. لقد سعت رحلتنا إلى إبراز الحاجة إلى زيادة المساعدة الإنمائية من خلال آليات التمويل المبتكرة لبلدان، مثل لبنان والأردن، تتأثر بشكل غير متناسب بالتراجع الدائر في سورية.

ويوم الجمعة الماضي، وبمشاركة رئيسي البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية، شاركت في رئاسة مؤتمر على المستوى الوزاري من أجل حشد الدعم المالي لتلك المبادرة. ويسرني أن أبلغ الأعضاء بأننا حظينا باستجابة مشجعة. فكان الاقبال سخياً من جانب ثمانية بلدان والاتحاد الأوروبي بمبلغ بليون دولار كقرض بشروط ميسرة، و ١٤١ مليون دولار في شكل منح، و ٥٠٠ مليون دولار كمرفق ضامن. بالإضافة إلى ذلك، أعربت بلدان كثيرة أخرى عن تأييدها لهذه المبادرة الابتكارية، وعزمها على تقديم الدعم المالي. ويحدوني الأمل في أن تواصل الجهات المانحة استجابتها لهذا الجهد من أجل الاستثمار في مجال السلام والاستقرار في المنطقة.

ولأكثر من ستة أشهر، ظلت إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة في قبضة العنف المتصاعد، بفعل الهجمات الإرهابية الفردية من جانب الفلسطينيين. فثمة ما يقرب من

إحراز تقدم سياسي على الإطلاق خلال حياته أو حياتها. وحالة نفاذ الصبر والشعور باليأس إزاء تلك الحقيقة هي أحد الأسباب الجذرية للعنف، إذ تلحق الضرر بالمجتمعات المحلية للإسرائيليين والفلسطينيين، وتمنع تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، وتحرم ملايين الناس من إمكاناتهم البشرية. ويتحتم علينا جميعاً أن نفعل كل ما في وسعنا من أجل كفالة تحقيق السلام الدائم.

إن جهودنا الجماعية تواجه ديناميات في إسرائيل وفلسطين تثير الشكوك في رغبة الطرفين في التغلب على عوائق السلام. إسرائيل تواصل هدم البنى الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة على نحو يثير الجزع. في إجمالي عدد عمليات الهدم التي جرت في عام ٢٠١٥ تم تجاوزه في أوائل نيسان/أبريل من هذا العام. وثمة أكثر من ٨٤٠ شخصا تعرضوا للتشريد. ومعظم الهياكل المعنية تعتبرها إسرائيل غير قانونية لأنها بنيت دون تصاريح؛ ومع ذلك، فإن إسرائيل تجعل من المستحيل تقريبا على الفلسطينيين الحصول على تصاريح. وهذه الأفعال تثير القلق حيال أن إسرائيل تعترم تنفيذ أكثر من ١١ ٠٠٠ أمر من أوامر الهدم المعلقة في المنطقة جيم من الضفة الغربية.

ويساورني القلق أيضا من استمرار عمليات الهدم العقابية لمنازل عائلة لأسر فلسطينيين يُزعم أنهم شنوا هجمات ضد الإسرائيليين. وعمليات الهدم العقابية هي شكل من أشكال العقاب الجماعي المحظور بموجب القانون الدولي. إنها غير مؤكدة كرادع، وهي تعمل على تأجيج التوترات بسبب تفاقم مشاعر الظلم والكرهية.

وفي الوقت نفسه، لا تزال خطط الاستيطان وعمليات إضفاء الصفة القانونية بأثر رجعي ماضية بخطوات يتعذر تتبعها من خلال عملية التخطيط المعقدة. وتظهر هذه الخطوات، إلى جانب الاعلان الصادر في الشهر الماضي بشأن "الأراضي المملوكة للدولة" - وهو الأول في أكثر من ١٨ شهرا - أن

٣٠ إسرائيليا و ٢٠٠ فلسطيني قد قتلوا، وأفيد أن معظم الفلسطينيين القتلى كانوا يحملون سكيناً، أو مسدساً، أو قاموا بعمليات صدم بالسيارات. وإنني أدين جميع هذه الهجمات دون تحفظ. ولا يمكن أن يكون هناك أي مبرر لحوادث الطعن، أو الهجمات بالمركبات، أو إطلاق النار، أو التحريض على العنف، أو تمجيد القتل.

وأرحب بالجهود الفلسطينية - الإسرائيلية المشتركة التي ساهمت في الحد من التوترات في الأسابيع الأخيرة. بيد أن أعمال القتل الأخيرة هذه لم تؤد سوى إلى تعميق الانقسام والكرهية والأسى. كما أرحب بالمناقشات الأمنية الإسرائيلية - الفلسطينية الجارية بشأن المنطقة ألف. وأحث جميع الجهات على إدراك المخاطر الناجمة عن عدم التوصل إلى تفاهم دائم حول هذه المسألة الملحة. وإنني أنوه بالبيانات العلنية التي أدلى بها الرئيس عباس مؤخرا ورفض فيها العنف والإرهاب، وأيد بحزم استمرار التنسيق الأمني مع إسرائيل. ولقد ناقشنا في عمان، الرئيس عباس وأنا، أهمية تلك المسائل وغيرها بتاريخ ٢٧ آذار/مارس. وأشجع المزيد من هذه البيانات المدعومة بإجراءات ملموسة. إن الإسرائيليين والفلسطينيين بحاجة إلى أن يرتقي قادتهم بالخطاب العام فوق الاتهامات المتبادلة، ويدخلوا في حوار بناء يمكنه أن يعيد بناء الثقة التي تبذرت برمتها.

وتمضي المجموعة الرباعية للشرق الأوسط قدما في إعداد تقرير يستعرض الحالة على أرض الواقع والأخطار التي تعيق تحقيق الحل القائم على وجود دولتين، ويقدم توصيات بشأن كيفية النهوض بعملية السلام. ويهدف التقرير إلى مساعدة المناقشات الدولية على النهوض بالحل القائم على وجود دولتين: دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمان مع دولة إسرائيل. والمؤسف أن هذا الحل يبدو أبعد من اللا ما كان عليه لعقود كثيرة. فالفلسطيني الذي يبلغ من العمر ٢٠ عاما ويعيش تحت الاحتلال لم يشهد

الناجمة عن الصراع الذي حدث في عام ٢٠١٤، والعمل على تحقيق الانتعاش. ومن الضروري إحراز التنمية الاقتصادية، وإعادة بناء الهياكل الأساسية الحيوية للكهرباء والماء. وفي ٨ نيسان/أبريل، توقفت محطة توليد الكهرباء في غزة عن العمل، مما يعني أن سكان غزة لا يتزودون بالكهرباء حاليا سوى لمدة أربع إلى ست ساعات يوميا. فهذه الظروف لا تطاق بعد مرور أكثر من سنة ونصف السنة على الصراع في غزة. وأشجع بقوة جميع الدول الأعضاء على الوفاء بتعهداتها التي تقضي بدعم إعادة إعمار غزة، وتحقيق التنمية فيها.

ومن ناحية أكثر إيجابية، أقدمت إسرائيل في ٣ نيسان/أبريل على توسيع منطقة الصيد في غزة من ستة إلى تسعة أميال بحرية. إنني أرحب بهذا التطور، وأشجع إسرائيل على التعجيل بزيادة تخفيف التدابير الرامية إلى دعم شعب غزة الذي طالت معاناته.

وبالانتقال إلى الكلام عن لبنان بإيجاز، فقد أتاحت لي الفرصة لمعالجة المسائل السياسية والأمنية مع القادة اللبنانيين في بيروت بتاريخ ٢٤ و ٢٥ آذار/مارس، بما يلي شواغل المجلس.

وتشمل هذه المسائل أهمية حماية نموذج لبنان في مجال التعددية والتعايش من التوترات الإقليمية؛ والضرورة الملحة لانتخاب رئيس دون مزيد من التأخير؛ وضرورة تعاون جميع الأطراف مع رئيس الوزراء تمام سلام لتمكين الحكومة من أداء مهامها بفعالية ومواصلة المشاركة في الحوار السياسي؛ وأهمية استدامة الدعم الدولي للقوات المسلحة اللبنانية؛ وتوقع تعاون لبنان وإسرائيل على تعزيز الاستقرار على طول الخط الأزرق والنهوض بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

كما ناقشت أهمية تقديم الدعم الفعال لعمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، لا سيما في ضوء احتدام التوترات مؤخرا في المخيمات الفلسطينية، بما في ذلك انفجار سيارة مفخخة في ١٢ نيسان/أبريل أدى إلى مقتل موظف في مخيم قرب عين الحلوة.

إسرائيل تواصل مشروع التوسع الاستيطاني الاستراتيجي على أراضٍ مخصصة للدولة الفلسطينية المقبلة. وأكرر مرة أخرى أن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي، وهي تقوّض الحل القائم على دولتين.

وإن إيجاد حقائق جديدة على أرض الواقع من خلال أعمال الهدم وبناء المستوطنات يثير التساؤلات حول ما إذا كان الهدف النهائي لإسرائيل هو في الواقع دفع الفلسطينيين إلى خارج بعض أجزاء من الضفة الغربية، مما يقوّض أي إمكانية للانتقال إلى دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء.

وعلى الجبهة السياسية الفلسطينية، يؤسفني استمرار فشل المناقشات في ما بين الفلسطينيين لتحقيق الوحدة الحقيقية على أساس اللاعنّف، والديمقراطية، ومبادئ منظمة التحرير الفلسطينية. وإنني أكرر دعوتي الفصائل الفلسطينية إلى إظهار التزامها بالمصالحة، الأمر الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من بلوغ الهدف المتمثل في إقامة دولة فلسطينية، وكفالة التوصل إلى حل عادل ودائم للصراع. ويتحتم على جميع الفصائل التأكيد على عودة غزة والضفة الغربية كليهما إلى سيطرة سلطة فلسطينية شرعية وديمقراطية واحدة.

ويساورني بالغ القلق إزاء الإعلان الصادر اليوم عن اكتشاف نفق للعبور من غزة إلى إسرائيل - وهو أول اكتشاف من نوعه منذ الصراع في غزة عام ٢٠١٤. إنني أدين بشدة تشييد الأنفاق المعدّة لشن الهجمات، باعتبارها أعمالا خطيرة واستفزازية لا تهدد حياة الإسرائيليين والفلسطينيين فحسب، بل تقوّض أيضا الجهود الرامية إلى إعادة بناء غزة. علاوة على ذلك، تم إطلاق ثلاثة صواريخ من غزة باتجاه إسرائيل في ١٤ نيسان/أبريل، سقطت جميعها قبل أن تصل إلى إسرائيل. ولم يُبلّغ عن وقوع إصابات. وأدعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات يمكنها أن تؤدي إلى تجدد الصراع في غزة.

ولقد وضعت الحكومة الفلسطينية خطة طموحة بمبلغ ٣,٨ بليون دولار لتحقيق الاستقرار في غزة، وإصلاح الأضرار

حقوق الإنسان التي تتركبها على نحو منهجي السلطة القائمة بالاحتلال، بما في ذلك قوات الاحتلال والمستوطنون الإرهابيون لديها. كما دعونا إلى اتخاذ إجراءات عاجلة، تمشيا مع القانون الدولي، لإجبار إسرائيل على وقف جرائمها وانتهاكاتها، التي تسبب في معاناة واسعة النطاق للسكان المدنيين الفلسطينيين، وتزيد من تأجيج التوترات وزعزعة استقرار الحالة مما يدمر حل الدولتين ويخرب فرص التوصل إلى حل سلمي.

ومما يؤسف له أن هذا كله لم يجد نفعاً. فمجلس الأمن ما زال مشلولاً وعاجزاً عن الوفاء بالتزاماته وفقاً لواجباته المنصوص عليها في الميثاق، والقانون الدولي، وقراراته بالذات. ولا يزال - في المناقشات تلو المناقشات، وفي المشاورات تلو المشاورات وفي الرسائل تلو الرسائل - يتجاهل النداءات العالمية إلى اتخاذ إجراء جدي لتضميد هذا الجرح النازف في الهيئة الدولية من خلال التمسك بالقانون الدولي والوفاء بواجبه للنهوض بحل للتراخ من شأنه أن يساعد الشعب الفلسطيني على أن يحقق أخيراً الحرية، والحقوق والعدالة التي ظل محروماً منها، والتوصل إلى السلام والأمن والتعايش بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

والواقع أن هذه هي الأهداف الرئيسية التي تقع في صميم كل نداء نوجهه إلى المجلس، أسبوعاً بعد أسبوع، شهراً بعد شهر، سنة بعد سنة، وعقداً بعد عقد. وقد وجهنا جميع نداءاتنا بصورة تتفق تماماً مع القانون الدولي، وهي لا تستند إلى ادعاء أو رغبة لا أساس لهما. وما من شيء نأتي إلى هذه القاعة لكي نطالب به يقع خارج نطاق الشرعية، أو خارج معايير العدالة أو يتجاوز متطلبات السلام.

غير أننا، كلما توجهنا إلى مجلس الأمن، نتعرض للتوبيخ من أحد أعضاء المجلس ويُقال لنا إما أن الوقت غير مناسب أو أن المكان غير مناسب لمعالجة المسألة، أو على نحو يثير السخرية أن عملية السلام ستقوض بشكل من الأشكال جراء مطالبتنا بالحقوق والسلام، أو أن أبواب المجلس موصدة تماماً.

وفيما يتعلق بالجولان، أحيط علماً بالبيانات التي أدلى بها أمس رئيس وزراء إسرائيل نتنياهو. وهذه مسألة طال أمدها تتحمل الأطراف كافة المسؤولية عن المساعدة في حلها. وأذكر إسرائيل بالتزامها بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٤٩٧ (١٩٨١) بجميع أجزائها.

فالسبيل إلى الخروج من المأزق السياسي الراهن يتطلب الالتزام والتوافق والاحترام المتبادل والقيادة من كلا الجانبين. كما يتطلب القبول - بالأفعال فضلاً عن الأقوال - بأن حل الدولتين هو الطريق الوحيد إلى السلام الذي يلي التطلعات الوطنية للشعبين: إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن واعتراف متبادل.

**الرئيس (تكلم بالصينية):** أشكر الأمين العام على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة فلسطين المراقبة.

**السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية):** بادىء

ذي بدء، أود أن أعرب عن ثنائي دولة فلسطين إلى الصين على قيادتها الماهرة في رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، كما أعرب عن التقدير لعقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة اليوم. كما أن أشكر الأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة الراهنة وعلى ما يبذله من جهود متواصلة لمعالجة هذه المسألة المدرجة منذ وقت طويل على جدول أعمال الأمم المتحدة من أجل السلام والعدالة.

ومنذ مناقشتنا الأخيرة في كانون الثاني/يناير، خاطبنا مجلس الأمن على أساس أسبوعي تقريباً بشأن الحالة الحرجة في فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، نتيجة لسياسات إسرائيل وتدابيرها غير القانونية والمدمرة. وفي كل رسالة من الرسائل التي وجهناها إلى المجلس، حاولنا أن نوجه الانتباه العاجل إلى الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي وانتهاكات

جنوب نابلس في غضون أسبوع واحد فقط. كما أن وتيرة هدم المنازل من جانب السلطة القائمة بالاحتلال تزايدت بشكل مخيف، وفقا لتقارير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، إذ هُدم أكثر من ٥٨٦ من المنازل أو المباني وشُردَ قسراً أكثر من ٧٠٠ فلسطيني وأصبحوا بلا مأوى منذ بداية العام.

ووقد تضرر اللاجئون الفلسطينيون البدو بصورة خاصة من عمليات الهدم، وتُهددُ مجتمعات محلية برمتها بالنقل القسري. وبطبيعة الحال، شهدت الفترة الأخيرة المضي قدما بخطط بناء مئات من الوحدات الاستيطانية الإضافية، بما في ذلك في الأسبوع الماضي، عندما قررت السلطة القائمة بالاحتلال الشروع في بناء ما لا يقل عن ٢٥٠ وحدة استيطانية، ستؤوي في نهاية المطاف الآلاف من المستوطنين الإسرائيليين، يُضافون إلى أكثر من ٦٥٠.٠٠٠ من المستوطنين الذين تم فعلا نقلهم بشكل غير قانوني إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

والواقع الصارخ، كما تُفيد المنظمة الإسرائيلية "السلام الآن"، هو أن المخططات لبناء مستوطنات إسرائيلية ازدادت بنسبة ٢٥٠ في المائة في الربع الأول من عام ٢٠١٦، مقارنة بالفترة نفسها من السنة الماضية. لذا، فإننا مضطرون لأن نسأل المجلس: ألا يثير ذلك جدياً التشكيك مجدداً في مصداقية التزام إسرائيل المعلنَ بجل الدولتين، أو إنهاء احتلالها لأرضنا أبداً؟ وكيف يمكن التوفيق بأي شكل من الأشكال بين هذه الحقائق ومطالبات المجلس الواضحة بإنهاء أنشطة إسرائيل الاستيطانية، وجميع المحاولات لتغيير ديمغرافية وطابع ووضع الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما يشمل القدس، وفقاً لقراراته بالذات؟ ومتى سيعتبر المجلس إسرائيل مسؤولة عن تلك الانتهاكات ويُصرِّحُ

فمتى سيكون الوقت مناسباً للتوجه إلى المجلس؟ وفي أي مرحلة من الأزمة سيكون المجلس مستعداً للتصرف أخيراً؟

وبعد سنوات من ضبط النفس - سنوات شهدت تدهوراً شديداً في الحالة إلى مستويات خطيرة؛ سنوات تعرض فيها الشعب الفلسطيني لحسائر ومعاناة لا تعد ولا تحصى؛ سنوات من تدمير حل الدولتين وعرقلة آفاق السلام؛ وسنوات تعرضت فيها مصداقية مجلس الأمن وسيادة القانون الدولي لأضرار هائلة - لم يعد بوسعنا الانتظار ولم يعد بوسعنا قبول الأعذار والذرائع، المحلية أو غيرها، التي تجيز انتهاكات القانون وحقوق شعبنا من جانب السلطة القائمة بالاحتلال، بإفلات تام من العقاب.

وفي الميدان، يتواصل بلا هوادة استنزاف حل الدولتين جراء أنشطة إسرائيل الاستيطانية غير القانونية. وتتواصل بلا هوادة مصادرة وضم الأراضي بحكم الواقع، وبناء المستوطنات، وتشديد الجدار، وهدم المنازل والممتلكات الفلسطينية، والنقل القسري للمدنيين الفلسطينيين، كل ذلك بازدياد تام وفي انتهاك خطير للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة وقرارات مجلس الأمن، وفي استخفاف صارخ بمطالب المجتمع الدولي بإنهاء جميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية.

وخلال المناقشة المفتوحة في ٢٦ كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.7610)، سمعنا بصوت عال وواضح تأكيدات بعدم شرعية الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية ودعوات إجماعية إلى وقف جميع هذه السياسات والتدابير. وما شهدناه، خلافاً لذلك، هو تكثيف هذا السلوك غير القانوني، الذي يزيد من تجزئة اتصال أرض دولتنا ويقوض تقويضاً خطيراً إمكانية تحقيق حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

وقد صادرت إسرائيل آلاف الدونمات الأخرى من الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية، ومن المقرر مصادرة أكثر من ٢ ٣٠٠ دونم جنوب أريحا وأكثر من ١ ٢٠٠ دونم

على التقيّد في الحدّ الأدنى بأهمّ شرط لتطبيق القانون، وتجاوز العقبة الرئيسية أمام السلام والحفاظ على إمكانية الحل القائم على وجود دولتين؟

وإذ يواجه الأطفال الفلسطينيون، جيلاً بعد جيل، عدواناً لا هوادة فيه من قبل الاحتلال، فإنهم يعانون إصابات دائمة، ويجري تدمير النسيج الحياتي والمستقبلي لمجتمعنا. ومع ذلك، يظل مجلس الأمن صامتاً، ويبقى الشعب الفلسطيني محروماً من الحماية التي هو في أمسّ الحاجة إليها، ويستحقها وفقاً للقانون الإنساني الدولي. والواقع هو أنّ سكاناً مدنيين عزلاً يُتركون في مواجهة وحشية هذا الاحتلال العسكري الذي لا يرحم، والذي دام نحو نصف قرن، واحتلال قواته المدججة بأفئدة الأسلحة العسكرية وأكثرها تطوراً.

إنّ مطالباتنا بالحماية قد قوبلت بالتعاطف في أحسن الأحوال وبعدم المبالاة في أسوأها. وطلبنا تذكراً أنّ نكون عقلانيين بشأن ما يستطيع المجلس أو لا يستطيع أن يفعله، على الرغم من تشريعه الذاتي، بما يشمل القرارين ٦٠٥ (١٩٨٧) و ٩٠٤ (١٩٩٤)، اللذين يدعوان بوضوح إلى حماية الشعب الفلسطيني، ومن دراسة السوابق التي تبادلها الأمين العام مع المجلس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، والتي لم تكن موضوع مناقشة جدية واحدة. وعدم القدرة على الحماية، كما في جميع الحالات الأخرى في التاريخ، لن يؤدي سوى إلى تعزيز المزيد من الإفلات الإسرائيلي من العقاب، وتجاهل الحياة الفلسطينية، ممّا يعرّض المزيد من المدنيين الأبرياء للخطر. فمجلس الأمن لم يعقد ولو مناقشة واحدة بشأن مسألة الحماية. وكم هو مُعيب هذا العمل الملقى على كاهل أعضاء مجلس الأمن.

وإذ تبلغ الحالة درجة الغليان، فإنّ سلبية مجلس الأمن وصمته مثيران للصدمة حقاً. ووقف تدهور الحالة وإنقاذ احتمالات السلام يستدعيان عملاً مسؤولاً بدون إبطاء. ومع أنّنا سمعنا تذكراً مدى عدم استدامة الوضع الراهن، ففي الحقيقة، ليس هناك وضع راهن، والحالة، غير مستقرة تماماً، بل تزداد سوءاً في كل يوم، وتتجه نحو انفجار داخلي.

وبموازاة استعمار إسرائيل لأرضنا، تواصل عدوانها على شعبنا، مع تزايد الخسائر البشرية الفلسطينية نتيجة للهجمات العسكرية اليومية من قبل القوات الإسرائيلية المحتلة، والعنف والاعتداءات الإرهابية من جانب المستوطنين الإسرائيليين المتطرفين، التي يوجّح معظمها التحريض والخطاب المثير للمشاعر من قبل مسؤولي الحكومة الإسرائيلية، بما يشمل كلام رئيس الوزراء الإسرائيلي وأعضاء حكومته، والشخصيات الدينية المتطرفة.

ومنذ بدأ الاضطراب الحالي، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، قُتل أكثر من ٢٠٠ رجل وامرأة وطفل فلسطيني، مع احتفاظ قوات الاحتلال بجنائمين العديد ممن يُقتلون، حتى أنّهم تحرمهم الكرامة في الموت. وكما فعلت قوات الاحتلال في الحرب على غزة في عام ٢٠١٤، فقد واصلت استخدام القوة المفرطة في الأشهر الستة الماضية، ممّا أدى إلى جرح أكثر من ١٦٠٠٠ شخص، بينهم آلاف الأطفال والنساء. وشهدت تلك الفترة نفسها أيضاً اعتقال أكثر من ٤٠٠٠ فلسطيني، إضافة إلى ما يزيد عن ٧٠٠٠ فلسطيني، بينهم ٤٥٠ طفلاً، هم الآن سجناء أو معتقلون لدى إسرائيل.

إنّ أطفالنا وشبابنا يجري استهدافهم وترويعهم بشكل خاص من قبل هذا الاحتلال الغاشم، إذ تعمل القوات المحتلة الإسرائيلية على سياسة إطلاق النار للقتل، حيث يُقتل بالرصاص أطفال لا تتعدى أعمارهم ١٣ عاماً بدون أية تداعيات. وحكايات الأطفال والشباب الفلسطينيين الذين يُقتلون في وضوح النهار، بما يشمل أولئك الذين يُعدمون خارج نطاق القانون، أصبحت أكثر من أن تُحصى. ومع ذلك، حاولنا في رسائلنا الأسبوعية إلى المجلس أن نلفت الانتباه إلى

الحالة سوءاً، ويُزهِق المزيد من الأرواح البريئة، ويُحال الحلُّ القائم على وجود دولتين إلى محفوظات التاريخ.

وفي هذا الصدد، نَحْيِي أيضاً الجهود التي تبذلها المجموعة الرباعية، فضلاً عن حكومة فرنسا. ونشير إلى أن المبادرة الفرنسية تؤكد بشكل خاص إلحاح المسألة - وهي مسألة لا يمكن التغاضي عنها أو وضعها على نار هادئة بانتظار حلِّ جميع الأزمات الأخرى في الشرق الأوسط، ومسألة إذا أُهْمِلت، لن تؤدي سوى إلى مزيد من الإفلات الإسرائيلي من العقاب، وهيئة تربة أكثر خصوبة للتشدُّد من كلا الجانبين - وهي تؤكد أيضاً بشكل بارز الحاجة إلى عملية جماعية، مع المشاركة والدعم الجادّين من قِبَل الشركاء الدوليين والإقليميين، بما يشمل دوراً لمجلس الأمن، لمساعدة الأطراف على حل جميع مسائل الوضع النهائي، وإنهاء الاحتلال والتراع بأكمله في نهاية المطاف.

لقد حان الوقت للكف عن إدارة التراع. إن هذا التراع ليس مستعصياً على الحل. فحلّه معروف منذ زمن طويل ومتجذّر بشكل راسخ في قرارات الأمم المتحدة، ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية. ويجب على المجتمع الدولي أن يتجاوز الشعارات وأن يعلن عن التزامه بحقوق الإنسان، والعدالة والحل القائم على وجود الدولتين نظرياً، وأن يحدّد بالفعل الإرادة السياسية لحل التراع. إن تخفيف وطأة الأزمة الإنسانية في فلسطين لا يمكن أبداً أن يحل محل الحل العادل بوصفه الهدف النهائي.

من المستغرب جداً أن نرى أن المجتمع الدولي يعرب بصورة جماعية عن الأسى والحسرة إزاء الحالة الإنسانية المتردية في قطاع غزة، كما لو كانت ناجمة عن كارثة طبيعية لا يمكن التحكم بها، بينما هي في الواقع كارثة من صنع الإنسان، وتسببت بها بشكل تعسفي آلة الحرب الإسرائيلية والحصار الإسرائيلي غير القانوني، جواً وبراً وبحراً، الأمر الذي أدى إلى عزل جميع السكان المدنيين في غزة وإفقارهم وإلحاق الصدمة

ولا يمكن للمجلس أن يتقاعس منتظراً الأزمة الشاملة المقبلة. ومن غير المنطقي وغير المقبول الاستمرار في استرضاء تعنت إسرائيل واستخفافها المتعطرس المتهورّ بالقانون. فيجب مساءلتها عن جرائمها وانتهاكاتها لحقوق شعب كامل، بما يشمل الحقّ في تقرير المصير والحرية، هائياً وأبدياً. لقد قلناها في القاعة سابقاً، ويجب أن نكررها مجدداً: إنَّ الأزمة وجودية ولا يمكننا الانتظار بعد الآن.

لذا، سنتصرف بمسؤولية لأداء واجباتنا تجاه الشعب الفلسطيني، وسواصل القيام بكل ما نستطيع في المسرح الدولي، وبخاصة هنا في الأمم المتحدة، مستنديين كلياً إلى القانون الدولي، ومستخدمين جميع الوسائل الدبلوماسية والسياسية والقانونية وغير العنيفة، لمعالجة محنة شعبنا، وتخفيف معاناته والمضيّ قدماً بتجسيد حقوقه وعدالته وسلامه.

لذا، فقد بدأنا جهودنا ونواصل مناشداتنا المجلس أن يتصرّف عبر اعتماد مشروع قرار واضح وثابت لمعالجة المسائل الملحة المعروضة أمامنا، ومن بينها عدم قانونية حملة الاستيطان الإسرائيلي، وتأثيرها التدميري على الحل القائم على وجود دولتين؛ والتطرف والعنف المتزايدان من جانب المستوطنين الإسرائيليين ضد المدنيين الفلسطينيين، وضرورة حمايتهم؛ وإلحاح الجهود الدولية والإقليمية، ولا سيما في إطار مبادرة السلام العربية، لتهيئة أفق سياسي موثوق، ودعم الأطراف لتهدئة الحالة المضطربة، وإعادة بناء الثقة وأداء واجباتها والتزاماتها القانونية تجاه حل جميع مسائل الوضع النهائي، وتحقيق سلام عادل ودائم وشامل.

إنَّ المشاورات جارية مع مصر، بصفتها ممثلة العرب في مجلس الأمن، إلى جانب شركائنا الآخرين في اللجنة الوزارية العربية، بشأن قرار حول موعد المضيّ قدماً رسمياً. وإننا نرحب بدعم جميع الأطراف المعنية في ما يتعلق بذلك الجهد، ودعوات المجلس إلى القيام بواجباته حيال قضية فلسطين قبل أن تزداد



”من الصعب أن تكون لديك أحلام عندما تعرف أنها لا يمكن أن تتحقق.“

عندما يشعر الأطفال بأنهم لا يستطيعون حتى الحلم، يجب أن نعترف بمدى عمق درجة اليأس والقنوط والدمار البشري التي خلفها الاحتلال والصراع. ويجب علينا أيضا أن نعترف بمدى عمق درجة إخفاقنا. ولم يعد بوسعنا أن نتجاهل أو نؤجل الحاجة الملحة إلى العمل. إن إحياء آمالهم، ورفع هذا الظلم التاريخي عنهم، وجعل السلام حقيقة وإنقاذ الأجيال المقبلة من الأطفال الفلسطينيين والإسرائيليين يتوقف على ذلك.

**الرئيس (تكلم بالصينية):** أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

**السيد دانون (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية):** مرة أخرى نجتمع لمناقشة مسألة الشرق الأوسط، وإسرائيل والفلسطينيين. إننا نجتمع مرارا وتكرارا في هذه القاعة من أجل هذه المناقشة. ونستمع إلى مناقشات طويلة جدا حول طبيعة النزاع ومقترحات جديدة لحله. بيد أن السبب الرئيسي للصراع ليس من الصعب جدا فهمه، والحل واضح.

ما انفكت إسرائيل طيلة ٣٧ عاما تسعى إلى إحلال السلام. وعلى الرغم من عقود من الحرب والرفض، لم نتخل أبدا عن ذلك الهدف. وقد حققت إسرائيل أخيرا السلام عندما قرر اثنان من القادة العرب الشجعان، الرئيس السادات والملك حسين، أن يلقيا أسلحتهمما. لقد اختارا طريق التعاون والشراكة على بؤس الحرب والصراع. وقد كان ذلك مفتاح بوابة السلام مع مصر في عام ١٩٨١. وكان ذلك مفتاح بوابة السلام مع الأردن في عام ١٩٩٤، وهو مفتاح باب السلام مع الفلسطينيين اليوم.

الشعب الفلسطيني يستحق السلام. إنه يستحق مستقبلا أكثر إشراقا وأفضل. لذلك، أود أن أكون واضحا في كلامي.

بهم وتجريدهم من صفاتهم الإنسانية. وعلى الرغم من الانقسام السياسي المؤسف للغاية في فلسطين والجهود المبذولة لفترات طويلة لتحقيق المصالحة والوحدة الوطنية باعتبارهما أولوية وطنية، فإن الإخفاق في سد هذه الفجوة لا يمكن أن يستخدم كذريعة للاستمرار في سجن ١,٨ مليون شخص وإجبارهم على العيش تحت أنقاض الحرب وفي حالة حرمان شامل.

إن أبناء شعبنا إذ يواجهون تلك الحقيقة، بالإضافة إلى الهجوم الإسرائيلي الضاري والماضي دون هوادة ضد السكان المدنيين الفلسطينيين والاستعمار في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، كيف يمكن لهم، وخاصة شبابنا، الإبقاء على أي إيمان بالقانون الدولي وبالتمسك بوعود المجتمع الدولي؟ كيف يمكنهم الإبقاء على أي أمل في رفع الظلم عنهم؟ مع انعدام الأمل والإيمان، كيف من الممكن درء اليأس والإبتعاد عن تيارات الراديكالية والتطرف التي ابتلي بها عالمنا؟

لقد طال الانتظار من أجل إنهاء معاناة أبناء الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال الأجنبي غير القانوني، وضمان أعمال حقوقهم الإنسانية غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حق تقرير المصير والحرية في دولتهم المستقلة، فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، والتوصل إلى حل عادل لمحنة الفلسطينيين، وإنهاء أطول أزمة لاجئين في العالم. وإذا ما عجز المنطق، والمسؤولية والالتزامات القانونية عن تحريك المجلس لكي يتصرف، فلربما التأمّل في المعاناة الإنسانية الهائلة التي يتسبب بها الاحتلال غير الإنساني قد يستثير العطف والشفقة ومن ثم الاستشهاد بالمسؤولية الأخلاقية لكي يتصرف المجلس.

يوجد العديد من القصص الإنسانية المقنعة الجديرة بالسرد، ولكن أود أن أختتم كلمتي بقصة واحدة اليوم. في زيارة قام بها مؤخرا رئيس الوزراء الأسترالي، مايكل بيرد، إلى مخيم عابدة للاجئين في الضفة الغربية، والتقى مع مجموعة من الشباب الفلسطينيين الصغار وسأل أحد الأولاد عما يحلم في تحقيقه عندما يصبح أكبر سنا. وكان رد الصبي،

يوم، ولمدة نصف عام. تلك هي الحقيقة. لقد قُتل أربعة وثلاثون شخصاً، وجرح المئات. كيف استجابت القيادة الفلسطينية؟ هل أوقفت الدعوات اليومية من أجل العنف التي توجع إراقة الدماء؟ هل كانت هناك إدانة واضحة من جانب القيادة الفلسطينية؟

والإجابة بالنفي. و عوضاً عن إدانة تلك الهجمات، فإنهم يشجعون عليها. إنهم يكافئون الإرهابيين وأسْرهم برواتب شهرية. وكلما زادت فظاعة الهجوم وبشاعة الجريمة، زاد المبلغ المدفوع. وفي المجتمع الفلسطيني، يعامل الإرهابيون كأبطال.

وفي هذا العام، شاركنا جميعاً في الدورة الستين للجنة وضع المرأة. وفي اليوم الدولي للمرأة، وصف التلفزيون الرسمي للسلطة الفلسطينية دلال المغربي بأنها قدوة للمرأة الفلسطينية. ولمن لا يعرف أو لا يتذكر، فإن دلال المغربي إرهابية. وفي عام ١٩٧٨، قامت باختطاف حافلة إسرائيلية وقتل ٣٨ من الأبرياء، منهم ١٣ طفلاً. تلك هي المرأة التي حولها الفلسطينيون إلى رمز وطني.

تلك حقائق يبدو أننا لم نسمعها هنا في هذه القاعة البتة. و عوضاً عن ذلك، وجدنا البعض شديد الحرص على تبرير الإرهاب الفلسطيني والتماس الأعذار للعنف. ويرى كثيرون أنه من الملائم تجاهل حقيقة أساسية مفادها أن التحريض اللانهائي على العنف وتمجيده على نحو مستمر هو المسؤول بشكل مباشر عن قتل الإسرائيليين الأبرياء.

وبالنسبة لكثير من الفلسطينيين، فإن التحريض واقع يومي. والأطفال يذهبون إلى المدارس ويستمعون إلى حكايات الإرهابيين. ويشاهد المراهقون على شاشات التلفاز تدفقاً مستمراً لصور الكراهية والعنف. ويرتاد الشباب المساجد حيث يستمعون إلى خطب تشوه صورة إسرائيل وتدعو إلى تدميرها، وذلك على مدار ٢٤ ساعة في اليوم، طوال أيام الأسبوع.

في اليوم الذي تنبذ فيه القيادة الفلسطينية الإرهاب والعنف، وفي اليوم الذي تحتضن فيه التعايش والتعاون، سيكون ذلك اليوم الذي سيسود فيه السلام. لكن هل هذا هو حقاً ما تريده القيادة الفلسطينية؟ هل يريدون حقاً السلام؟ إن المجتمعين هنا إن كانوا يعتقدون أن هذا هو الصواب، فسيتعين عليهم توضيح بعض الحقائق غير الملائمة.

الحقيقة الأولى أن القيادة الفلسطينية ترفض إدانة قتل الرجال والنساء والأطفال الإسرائيليين. اسمحوا لي أن أسأل الجميع في هذا القاعة، أليست حياة الإسرائيليين مهمة؟

الحقيقة الثانية هي أن السلطة الفلسطينية تمجد الإرهاب والإرهابيين. إنها تسمي الميادين بأسماء المفجرين الانتحاريين وتضع ملصقات تحمل صورهم على جدران المدارس. أخبروني متى أصبح الإرهاب عملاً بطولياً؟

الحقيقة الثالثة هي أن محمود عباس، رئيس السلطة الفلسطينية، يرفض حتى الجلوس مع رئيس الوزراء نتنياهو. فكيف يمكننا إحلال السلام إذا لم نستطع حتى الكلام؟ وفي الآونة الأخيرة فقط، قال وزير الخارجية الفلسطينية، رياض المالكي، بصوت عالٍ وواضح،

”لن نعود أبداً ونجلس مرة أخرى في عملية مفاوضات إسرائيلية - فلسطينية مباشرة.“

نحن نتفهم بأن أعضاء المجلس ربما ليست لديهم إجابات عن تلك الأسئلة. غير أن ما لا نفهمه لماذا لا نطالب بالأجوبة.

لم يتبق لدى دولة إسرائيل والشعب الإسرائيلي الوقت لانتظار الإجابات. إننا ما برحنا نواجه الإرهاب الفلسطيني منذ عقود. ففي الأشهر القليلة الماضية، واجه الإسرائيليون موجة مستمرة من الهجمات اليومية التي يشنها الإرهابيون الفلسطينيون، فقد شنوا أكثر من ٣٠٠ هجمة منفصلة في ١٧٦ يوماً. ذلك يعني وقوع هجمتين إرهابيتين يومياً، كل

بشكل مستمر هي المسؤولة عن فقدان الكثير من الإسرائيليين، وهي مسؤولة بشكل مباشر عن قتل دفنة مائير.

لقد آن الأوان للحصول على إجابات حقيقية، حان الوقت لمعرفة الحقيقة. ولأن أحداً غيري لن يوجه الأسئلة الصعبة، وباسم شعب إسرائيل، وباسم الضحايا الإسرائيليين، وباسم أسرة دفنة مائير، اسمحوا لي أن أسأل السيد منصور، المراقب الفلسطيني الحاضر معنا هنا اليوم، هل ستدينون الفلسطينيين الذين يرتكبون هجمات إرهابية ضد الإسرائيليين؟

السيد منصور: [غير مسموع]

**السيد دانون (إسرائيل)** (تكلم بالإنكليزية): نحن نقولها في كل وقت. عليك أن تقولها باللغة العربية، وليس بالإنكليزية. عليكم بتدريسها في مدارسكم. ينبغي أن توقفوا الكراهية. ينبغي أن تكفوا عن إطلاق أسماء الإرهابيين على شوارعكم. انظر إلى الساحات في رام الله. انظر إلى الشوارع في جنين. إنكم تطلقون أسماء الإرهابيين على الشوارع.

**السيد منصور** (تكلم بالإنكليزية): [...] ضد التحريض. هل أنتم مستعدون للمجيب وحضور تلك الاجتماعات في وجود الأمريكيين؟

**السيد دانون (إسرائيل)** (تكلم بالإنكليزية): نحن ندين كل الإرهاب - بالعبرية والإنكليزية والعربية.

**السيد منصور** (تكلم بالإنكليزية): نحن ندين قتل كل المدنيين الأبرياء، بما في ذلك المدنيون الفلسطينيون. هل تفعلون نفس الشيء؟

**السيد دانون (إسرائيل)** (تكلم بالإنكليزية): أنكم تدفعون لهم. أنتم تدفعون أموالاً لأسر الإرهابيين.

**السيد منصور** (تكلم بالإنكليزية): ألا تفعلون نفس الشيء؟

وهذا الواقع تترتب عليه عواقب وخيمة. ففي ١٧ كانون الثاني/يناير، تعرضت أم إسرائيلية شابة لهجوم وحشي على يد إرهابي فلسطيني يبلغ من العمر ١٦ عاماً بينما كانت تقوم بطلاء باب منزلها. وقد أصيبت بطعنات عديدة على باب بيتها. ولأن أطفالها كانوا بالداخل، على بعد أمتار قليلة، فقد قاومت الإرهابي ببسالة. وبينما كانت تتزف حتى الموت، فقد منعت من انتزاع السكين من جسدها. وبكل ما أوتيت من قوة في نزعها الأخير، فقد حرصت على عدم تمكين الإرهابي من استخدام السكين مرة أخرى في الهجوم على أبنائها الستة.

تلك السيدة تدعى دفنة مائير. وكانت تعمل ممرضة في مستشفى، وهي من أوتنيل، كانت زوجة محبة وأم لستة أبناء. وفي جنازتها، قال زوجها ناتان:

”لقد تركت لي ستة جواهر، سأحافظ عليهم آمنين من أجلك. دفنتي ليس لها مثيل بين ملايين النساء. دفنتي، أشكرك على كل لحظة قضيتها معك“.

وقالت رينانا، ابنتها الكبرى، وإحدى تلك الجواهر:

”إنني لم أفقد أُمي فحسب، بل فقدت أفضل صديقة لي أيضاً. يصعب عليّ أن أتخيل أننا لن نتبادل الضحكات أو نتشاجر معاً بعد الآن، ولا أنك لن تكوني بجواري في ممر المستشفى وعبر التوليد“.

اليوم، ناتان ورينانا معنا في هذه القاعة، ويجلسان خلفي. لقد فقدوا زوجة وأم، ودفعوا أفدح الثمن.

يجب أن نسأل أنفسنا لماذا حدث ذلك. ما الذي يدفع صبياً في السادسة عشر من العمر إلى أن يطعن إنساناً آخر حتى الموت؟ الشاب الفلسطيني - الذي ألقى القبض عليه - أعطانا الجواب في اعترافاته. قال إن ما دفعه إلى قتل يهودي، أي يهودي، هو برنامج شاهده على شاشة التلفزيون الفلسطيني. الثقافة الفلسطينية التي تحض على الكراهية وغسل الأدمغة

- السيد دانون** (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أنتم تمجدون الإرهاب. عار عليكم أن تفعلوا ذلك.
- السيد منصور** (تكلم بالإنكليزية): نحن لا نفعل ذلك. نحن لا نفعل ذلك.
- السيد دانون** (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): لقد سمعنا أعذاركم، ولكن لم نسمع أي إدانة.
- السيد منصور** (تكلم بالإنكليزية): ارحلوا عنا.
- السيد دانون** (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): كلنا، أو ربما كل من يجلس حول هذه الطاولة، يعرف ما يجب أن يتوفر في القائد. القادة يتحملون المسؤولية. القادة يتكلمون. القادة يثقون. ومن أجل الجيل القادم، هذا هو الدرس الذي يجب أن يتعلمه الفلسطينيون. وفي اليوم الذي يدين فيه القادة الفلسطينيون، كالسيد منصور، الإرهاب ضد الإسرائيليين - علانية - وفي اليوم الذي ينهون فيه حملتهم للكراهية والعنف، في اليوم الذي يدرس فيه احترام البشر - كل البشر - في المدارس الفلسطينية، في ذلك اليوم سيجدون شريكاً مستعداً للعمل معهم من أجل تحقيق وعد السلام. ودولة إسرائيل وشعب إسرائيل ما زال يحدوهما الأمل في أن يأتي ذلك اليوم قريباً.
- الرئيس** (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.
- أعطي الكلمة للسيد موراي ماكولي، وزير خارجية نيوزيلندا.
- السيد ماكولي** (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أستهل بياني بالإعراب عن الشكر للأمين العام على إحاطته الإعلامية الوافية والواقعية.
- يوم السبت القادم، سيكون قد انقضى عامان على تعليق المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين.
- السيد دانون** (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أنتم تمجدون الإرهاب. عار عليكم أن تفعلوا ذلك.
- السيد منصور** (تكلم بالإنكليزية): نحن لا نفعل ذلك. نحن لا نفعل ذلك.
- السيد دانون** (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): عار عليكم تمجيد الإرهاب.
- السيد منصور** (تكلم بالإنكليزية): عار عليكم قتل الآلاف من الأطفال الفلسطينيين.
- السيد دانون** (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): عار عليكم ألا تقولوا "نحن ندين كل أعمال الإرهاب". وهذا ما نقوله. نحن ندين كل أعمال الإرهاب. هذا ما أريدك أن تقول، يا سيد منصور. كلماتك تترجم الآن إلى خمس لغات. يمكنك أن تقول ذلك الآن.
- الرئيس** (تكلم بالصينية): أطلب من ممثل إسرائيل أن يواصل بيانه.
- السيد دانون** (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): إن الصمت قد يصم الآذان، ولكن في منطقتنا فإن الصمت يقتل. لقد آن الأوان لكي تخرج القيادة الفلسطينية عن صمتها وتبدأ في العمل كالقادة. السيد منصور، أنت لا يمكنك أن تدين الإرهاب، لا يمكنك أن تقول هنا: "إنني أدين كل أعمال الإرهاب." لا يمكنك أن تقولها هنا. الناس ينظرون إليك، الأطفال الفلسطينيون يتطلعون إليك الآن وأنت لا يمكنك أن تقول: "أنا أدين كل أعمال الإرهاب." جملة واحدة لا يمكنك أن تقولها. جملة واحدة لا يمكنك قولها. عار عليك ذلك. عار عليك ألا يمكنك قولها.
- السيد منصور** (تكلم بالإنكليزية): أنتم تستبدون بنا. إنكم تكتمون أنفسنا. دعونا وشأننا. دعوا شعبي يعيش حراً.

الفرنسي المقترح أو ما إذا كان من الأفضل أن يكون ذلك خطوة لاحقة للمؤتمر. ولكني أعتقد أن هناك اتفاقا واسعا بشأن مضمون هذه المراحل الثلاث.

وعندما اقترحت نيوزيلندا مشروع نص في العام الماضي، في ظل غياب أي بدائل، تم إقناعنا من خلال عملية التشاور بعدم وجود ما يكفي من الدعم لنجاح المشروع وبأن عمليات أخرى جارية ربما كانت ستتأثر لو أن المجلس تصرف في ذلك التوقيت. لكن ازداد تفاقم الحالة واستفحل الخطر المحقق بجل الدولتين. وبالتالي، ستستأنف نيوزيلندا خلال الأسابيع المقبلة التحوار بشأن تحديد الترتيب الزمني ومضمون مشروع قرار مركز، فيما تتبلور آراء الممثلين الفرنسيين والمجموعة الرباعية. إن الجهود التي تبذلها تلك الأطراف حيوية، ولكنها ليست كافية، ولا يمكن أن تعفي المجلس من المسؤولية عن القيادة. ونحن على اقتناع مطلق بأن اتخاذ المجلس لقرار عنصر أساسي في الخطوات التي نتظرنا. والمشكلة الوحيدة هي توقيته وعلاقته بالعمليات الخارجية. وستجد نيوزيلندا صعوبة في فهم كيف يمكن لمشروع نص بهذا القدر المحدد من القصد والتركيز أن يكون قويا للغاية بدرجة لا تجعله مقبولا لدى أعضاء المجلس الآخرين.

وعلى العكس، ربما لم يثر مشروع القرار الاهتمام الكافي لدى بعض الأعضاء الآخرين الذين يرغبون في قرار أوسع نطاقا. ولكن استنادا إلى استطلاعات دقيقة أجريناها، فإن استنتاجنا هو أنه، في ظل الظروف الصعبة الحالية، ستفشل المواقف المتطرفة بالتأكيد تقريبا ولن تؤدي إلا إلى استمرار المجلس في ممارسة القيادة الصامتة إزاء زوال حل الدولتين. ويجب أن تتمثل مهمتنا الفورية في الحفاظ على هذا الهدف النهائي ودعم المجلس للخطوات الأولى على المسار. وأنا أعلم أن هناك من يفضلون ألا يضطلع المجلس بأي دور، وغيرهم ممن يؤكدون أن هناك مخاطر يمكن أن تنجم عن اتخاذ قرار في هذا الوقت. ولكن الخطر الأكبر بكثير يتمثل في عدم قيام

وفي غضون ذلك، تصاعدت أعمال العنف واستمر بناء المستوطنات وتراجعت بشكل أكبر الثقة بين الطرفين. واكتفى المجلس إلى حد كبير بموقف المتفرج.

إن الحكمة المسلم بها في المجلس وفي نظر المجتمع الدولي تتمثل في أن الحل القائم على وجود دولتين هو السبيل الوحيد لحل هذه المسألة في المستقبل. غير أنه أصبح من الواضح اليوم بشكل متزايد أن هذا الحل ربما يصبح بعيد المنال أكثر فأكثر، وأنه إذا استمرت الأمور كما كان عليه الحال خلال العامين الماضيين، من دون اتخاذ المجلس وغيره لأي إجراءات، فإن حل الدولتين لن يصبح له وجود. وفي ظل هذه الخلفية، من الصعب أن نفهم لماذا لم يعتمد مجلس الأمن قرارا واحدا بشأن هذه المسألة طيلة أكثر من سبع سنوات، وكيف ظل شاهدا صامتا على زوال حل الدولتين.

وبالتالي، ماذا يتوقع المجتمع الدولي من مجلس الأمن في ظل هذه الظروف الصعبة اليوم؟ أولا، إنه يتوقع أن يعيد المجلس التأكيد على حل الدولتين باعتباره السبيل الوحيد للتوصل إلى سلام آمن ودائم. ومما لا شك فيه، أنه يتوقع أن ندين العنف من كلا الجانبين واعتبار برنامج الاستيطان الجاري عقبة غير مقبولة أمام مثل هذا الحل. وثانيا، إنه يتوقع أن يدعم المجلس ويوفر الزخم للعمل الذي يجري خارج المجلس في المجموعة الرباعية وبين أعضاء جامعة الدول العربية ومن خلال المؤتمر الدولي الذي اقترحته فرنسا. ومن الضروري العمل على إعادة بناء الثقة وإعداد الطرفين للمفاوضات. وثالثا، يتوقع المجتمع الدولي من المجلس أن يؤيد في الوقت المناسب طريقا للعودة إلى المفاوضات، ربما من خلال قرار بشأن معاييرها.

وتختلف الآراء بشأن تسلسل بعض تلك العناصر. وثمة مناقشة على وجه الخصوص بشأن ما إذا كان من الأفضل اتخاذ المجلس لقرار يركز على الحفاظ على حل الدولتين وإنهاء العنف والخطاب التحريضي ووقف المستوطنات قبل المؤتمر

إن التزام الولايات المتحدة بتحقيق السلام في الشرق الأوسط والمضي قدماً برؤية الدولتين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام، هو التزام لا يتزعزع. ويشعر الكثيرون بالإحباط بحق جراء عدم إحراز تقدم، ونحن أيضاً. وسنواصل دعمنا بثبات للجهود التي من شأنها تعزيز الحوار والسلام والتقدم، ومعارضة تلك التي لا تحقق ذلك. وسينبع تحقيق تقدم من الخيارات الصعبة للزعيمين بهدف تقديم قضية السلام على الحساب السياسية الضيقة. وعلى هذا النحو، فإننا لا نزال قلقين للغاية جراء الموجة الأخيرة من الإرهاب والعنف، وجراء الغياب الكامل لإحراز تقدم في اتجاه التوصل إلى حل الدولتين. ومن المهم أن يظهر الجانبان، من خلال اتباع سياسات وإجراءات ملموسة، التزاماً حقيقياً بتحقيق حل الدولتين من أجل التخفيف من حدة التوتر واستعادة الأمل في إمكانية تحقيق السلام.

وما رأيناه على أرض الواقع، وما عانت منه مباشرة أسرة مائير الحاضرة هنا اليوم، أمر يبابه الضمير. وقد شملت الموجة الأخيرة من العنف المستمرة منذ أكثر من ستة أشهر عمليات طعن وإطلاق نار وهجمات باستخدام المركبات، بما في ذلك، كما أشار إلى ذلك السفير الإسرائيلي للتو، تقارير بخصوص انفجار حافلة في القدس. وقد حصدت أعمال الإرهاب الكثير من الأرواح، بما في ذلك أرواح أمريكيين. وكان من بين الضحايا جنود ومدنيون ونساء حوامل وأمهات من الإسرائيليين والفلسطينيين. ويجب أن يتوقف ذلك. فلنكن واضحين بشكل لبس فيه. لا يوجد أي مبرر أو مسوغ للإرهاب. إن الإرهاب إرهاب. إنه عمل خاطئ، ودموي ويجب أن يتوقف. ويتعين على أي شخص يطمح إلى قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة ومستقلة أن يفهم أن الانحراط في التحريض على العنف لا يؤدي إلا إلى تفويض ذلك الهدف. ولن تؤدي سوى نتيجة سياسية، من دون عنف، إلى تحقيق ذلك الهدف.

وتواصل الولايات المتحدة دعوة القيادة الفلسطينية، سرا وعلانية، إلى القيام بكل ما هو ممكن لمكافحة جميع أشكال

المجلس بأي شيء على الإطلاق فيما يتم الإعلان عن وفاة حل الدولتين ودفعه. ونيوزيلندا ملتزمة، بالتالي، بأن يتخذ المجلس قراراً بشأن خطة واضحة خلال الأسابيع المقبلة.

وفي سياق عمل المجموعة الرباعية، وجامعة الدول العربية والمبادرة الفرنسية وغيرها، هناك دور هام للغاية يتعين على مجلس الأمن القيام به. وسنعمل مع الآخرين لتحديد ما إذا كان وضع اللمسات الأخيرة على مشروع القرار سيدعم عمل المجموعة الرباعية والوزراء الفرنسيين والعرب على أفضل وجه إذا ما تم قبل أم بعد المبادرات الأخرى التي هي قيد التنفيذ. ومع ذلك، سواء تم الانتهاء من مبادرة المجلس قريباً أو بعد فترة قصيرة خلال هذا العام، فإننا نعتقد أنه سيكون من المفيد الشروع في مناقشات في أقرب وقت ممكن بشأن مشروع نص وبشأن تزامن نظر المجلس مع عمل الأطراف الأخرى والمبادرات الخارجية.

ونأمل أنه عندما يعقد المجلس المناقشة المقبلة بشأن الشرق الأوسط، أنه سيكون ثمة مزيد من الوضوح والوحدة بشأن سبيل المضي قدماً.

**السيد دانون (إسرائيل)** (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أشير إلى أننا سمعنا للتو بوقوع هجوم إرهابي في القدس، حيث انفجرت حافلة ويجري إجلاء عشرات الأشخاص. إننا نتوقع أن نسمع إدانة خلال مناقشة اليوم.

**الرئيس (تكلم بالصينية):** نعقد اليوم جلسة رسمية للغاية لمجلس الأمن، وبالتالي أحث الجميع على الالتزام بجميع أحكام النظام الداخلي المؤقت للمجلس، والحفاظ على النظام في القاعة، بحيث يعبر ذلك عن الطابع الجدي للمسألة التي نناقشها. وأتوقع من كل الحاضرين التقيد بذلك.

**السيد بريسمان (الولايات المتحدة الأمريكية)** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

فليس ثمة مكان يعاني فيه الفلسطينيون أكثر مما يعانونه في غزة، حيث لا يزال بطء وتيرة عملية التعمير مثيرا للقلق. وتؤدي قبضة حماس الخانقة على السكان في غزة إلى زيادة تعطيل وتيرة التعمير، ما دامت جباية الضرائب وتحويل مواد البناء عن أغراضها لا تتركان للفلسطينيين في غزة إلا نذرا قليلا جدا مما يحتاجونه فعلا لإعادة بناء منازلهم ومجتمعاتهم المحلية وهياكلهم الأساسية. وقد أعلن هذا اليوم أن الجيش الإسرائيلي قد كشف عن وجود نفق يمتد إلى الأراضي الإسرائيلية من غزة قبل ١٠ أيام. وعلينا جميعا واجب ضمان أن تستخدم مواد البناء للغرض المتوخى منها. ولا نزال نشعر بقلق عميق إزاء الظروف الإنسانية في غزة. وفي ذلك الصدد، قدمت الولايات المتحدة تبرعا أوليا قدره ٤٣,٤ مليون دولار لنداء الطوارئ البالغة قيمته ٤٠٣ مليون دولار والصادر عن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، لتمويل عملياتها في الضفة الغربية وغزة. ونشكر أولئك الذين قدموا التبرعات سواء كانوا هنا في المجلس أم في المجتمع الدولي. غير أن عدد من تبرعوا بتوفير الموارد لا يزال قليلا جدا. ونطلب إلى الآخرين الانضمام إلى الولايات المتحدة في الوفاء بتلك الاحتياجات الهائلة. ونلاحظ أن حكومة إسرائيل قد وسّعت منطقة الصيد الفلسطينية قبالة سواحل غزة من ستة إلى تسعة أميال بحرية، والذي نأمل أن يساعد على تحسين سبل معيشة الصيادين الفلسطينيين في غزة إلى حد ما.

وإذ أنتقل بإيجاز إلى العملية السياسية، وكما ذكرت المجموعة الرباعية بصورة مشتركة في ميونيخ في شباط/فبراير، فإنه ليس ممكنا استمرار الوضع الراهن، ويتعين اتخاذ خطوات كبيرة على وجه الاستعجال لأجل تثبيت الحالة وعكس الاتجاهات السلبية الجارية في الميدان. ويجب على كلا الجانبين إبداء التزام حقيقي بحل الدولتين عبر اتخاذ الإجراءات والسياسات، كي يتسنى إعادة بناء الثقة وتفادي دوامة التصعيد. ونرى أن من شأن التقرير القادم للمجموعة الرباعية أن يساعد في إثراء المناقشات الدولية بشأن أفضل السبل لتعزيز حل الدولتين.

التحريض وإدانة الهجمات الإرهابية صراحة. وينبغي تقديم جميع مرتكبي أعمال العنف إلى العدالة، ويجب أن تكون العدالة غير متحيزة ومنصفة وقائمة على المساواة. ولا يزال يساورنا قلق بالغ جراء إطلاق أحد أفراد قوات الأمن الإسرائيلية النار في ٢٤ آذار/مارس على منفذ هجوم فلسطيني في الخليل، وتتابع عن كثب الإجراءات القانونية المتخذة ضد الجاني المتهم.

ونلاحظ أن تُهما بالقتل الخطأ قد وُجّهت إلى الجندي اليوم. ومن الأهمية بمكان بذل قصارى الجهود الممكنة للتحلي بضبط النفس وتفادي وقوع المزيد من الخسائر في الأرواح بلا مبرر، فضلا عن تهدئة التوترات. ويجب مساهلة جميع الأشخاص على كلا الجانبين في الحالات التي يرتكبون فيها أفعالا خارج نطاق القانون.

وكما قلنا مرارا وتكرارا، ما تزال الولايات المتحدة تعارض بشدة الأنشطة الاستيطانية. فهي تتنافى مع التزام الحكومة الإسرائيلية بحل الدولتين وتدعو إلى التشكيك فيه. ولذلك السبب، يساورنا الشعور بالقلق العميق إزاء الإعلانات المتكررة منذ ١ كانون الثاني/يناير عن ملكية الدولة الإسرائيلية للأراضي في الضفة الغربية، بما في ذلك مصادرة حوالي ٦٠٠ فدان جنوبي أريحا و ٢٥٠ فدان جنوبي بيت لحم. وفي الأسبوع الماضي فحسب، واصلت حكومة إسرائيل بناء مئات الوحدات السكنية في مستوطنات الضفة الغربية على مراحل مختلفة من عملية التخطيط. وتقع الكثير من هذه الوحدات وراء الجدار العازل في عمق أراضي الضفة الغربية. وهذه الإجراءات - المتمثلة في عملية مصادرة الأراضي، وتوسيع المستوطنات وتقنين المخافر الأمامية - إنما هي إجراءات خاطئة وتقوض آفاق حل الدولتين على نحو خطير. وبالمثل، يساورنا الشعور بالقلق العميق إزاء عمليات الهدم وإخلاء المنازل التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية في عدة مواقع في جميع أنحاء الضفة الغربية والقدس الشرقية. ومثلما أوضحنا مرارا، فما زلنا نتطلع إلى أن يبدي كلا الجانبين التزاما حقيقيا بحل الدولتين عن طريق اتخاذ الإجراءات ووضع السياسات الملموسة.

حلب وفي المناطق الأخرى، بما في ذلك ضواحي اللاذقية وحماة وضواحي دمشق، حيث تشكل الأحداث الأخيرة تهديدا خطيرا لاستدامة الاتفاق.

ولفهم الأبعاد الإنسانية لانتهاكات وقف الأعمال العدائية، أود أن أدلي بتعليق موجز عن الدكتور حسان الأعرج، وهو طبيب محترم لأمراض القلب، قُتل في غارة جوية في الأسبوع الماضي في الجزء الشمالي من حماة. واليوم لم يعد هناك سوى عدد قليل جدا من الأطباء في حماة، في حين لا يوجد ولا طبيب واحد لأمراض القلب، وبالتالي لم يعد هناك من يقدم الرعاية اللازمة لمرضى القلب.

ونكرر القول مرة أخرى، أنه يتعين على النظام السوري وضع حد لأعمال العنف والقتل، وأنه يتعين عليه بذل المزيد من الجهد فيما يتعلق بوصول المساعدة الإنسانية إلى المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها. ومن بين ٤,١ ملايين سوري يقيمون في المواقع التي يصعب الوصول إليها، لم يسمح للأمم المتحدة إلا بالوصول إلى ٢٤٩٠٠٠ منهم فقط هذا العام ٢٤٩٠٠٠ - فقط من أصل ٤,١ ملايين شخص، أو ما يزيد قليلا على نسبة ٦ في المائة من المقيمين في المناطق التي يصعب الوصول إليها. والسبب الرئيسي لذلك واضح: ألا وهو العرقلة المتعمدة من جانب النظام السوري، بما في ذلك التشكيك في إحصاءات الأمم المتحدة للسكان ورفضها باعتبار ذلك آلية جديدة لمنع وصول المعونة إلى السكان الجياع. واتبعت نظام استراتيجية جديدة في ضواحي دمشق: عربين وزملاكا وزبدنين، حيث تمت الموافقة على إيصال المساعدة لجميع المناطق الثلاث إلا أن ذلك قد تعثر لأنه تعيّن على الأمم المتحدة التفاوض مع النظام السوري على العدد المحدد للأشخاص الذين هم بحاجة إلى المساعدة. وبدلا من إطعام المحتاجين، أرغمت الأمم المتحدة على التفاوض وإعادة التفاوض مرة أخرى على عدد الأشخاص الجياع الذين هم بحاجة للغذاء على وجه التحديد. وبالنسبة لأولئك العالقين في المناطق

وإذ أنتقل الآن إلى الحالة المروعة في سورية، فإننا نرحب بالجولة الثالثة من المحادثات السورية التي استؤنفت في جنيف الأسبوع الماضي. ونشكر المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا على ما بذله من جهود. ومثلما يذكر القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) فإن الحل المستدام الوحيد للأزمة الراهنة في سورية يكمن في عملية سياسية شاملة بقيادة سورية وتبلي التطلعات المشروعة للشعب السوري، بطرق منها إنشاء هيئة حكم انتقالية شاملة بصلاحيات تنفيذية كاملة وتشكل على أساس الموافقة المتبادلة، مع ضمان استمرارية المؤسسات الحكومية.

وذلك هو أساس الجهود التي يبذلها الفريق الدولي لدعم سورية والعملية التي يرمي من خلالها المبعوث الخاص دي ميستورا إلى إحراز تقدم في جنيف. ونذكر تماما الترابط الوثيق بين محادثات جنيف والحالة الميدانية في سورية، فالنجاح أو الفشل في مجال ما يؤثر على نحو مباشر على المجالات الأخرى، وما تزال المخاطر كبيرة. ومن المؤكد أنه يمكن، بل يجب فعل المزيد فيما يتعلق بوقف الأعمال العدائية وتحسين وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين. وقد تم وقف الأعمال العدائية في بعض أنحاء البلد وأدى ذلك إلى تحسين واقع الحياة اليومية للكثير من السوريين في تلك المناطق، غير أن الانتهاكات لا تزال مستمرة. وما زلنا نشعر بالقلق بصورة خاصة إزاء الهجمات المستمرة من قبل النظام على الأطراف في عملية وقف الأعمال العدائية. فهذه الانتهاكات لا تقتصر آثارها على تسبب الأذى للمدنيين السوريين وقتلهم فحسب، بل تمارس ضغوطا كبيرة أيضا على الأطراف الأخرى في وقف الأعمال العدائية، خاصة وأن الكثير منها قد بذل جهودا كبيرة لضبط النفس. ولن يؤدي سلوك النظام إلا إلى تعزيز موقف الجماعات هذه - مثل جبهة النصرة - التي ما فتئت تسعى إلى تقويض وقف الأعمال العدائية. وما زلنا نواصل الضغط على المعارضة لمقاومة الانسحاق إلى العنف بسبب تصرفات النظام وجبهة النصرة. وقد حثنا المعارضة على مواصلة الامتثال لوقف الأعمال العدائية. ولا بد من وقف تصاعد العنف في



إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل مفتاح حل هذا الصراع التاريخي. ومع ذلك، لنكن صرحاء. بعد أكثر من ٢٠ سنة على تلك الاتفاقات، لم تكن إقامة دولة فلسطينية أبعد منألا أبدا. إن التقدم اليومي في الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية، التي تقتطع من الأراضي الفلسطينية بما يقلصها إلى مساحة صغيرة، يشكك في إمكانية الدولة في المستقبل.

يسود العنف العلاقات بين الإسرائيليين والفلسطينيين، سواء في صورة أعمال الإرهاب أو الهجمات الفردية أو ببساطة عبء الاحتلال. لقد أدت موجة العنف متزايد الشدة المستمرة منذ ستة أشهر إلى مقتل المئات وجرح الآلاف. الصدع بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي لم يسبق له مثيل. إنه يؤجج تشدد الرأي العام؛ يبدو أن الناس لم تعد تؤمن بإمكانية التعايش السلمي بين الدولتين. هذا هو أحد أكثر الجوانب إثارة للقلق. يجب ألا نخطئ في ظل تلك الخلفية. الوضع القائم ضرب من الوهم. يمثل الوضع القائم تراجعاً بشكل تلقائي، يتعد بنا بشكل يومي أكثر وأكثر عن إمكانية أن نرى في يوم ما حل الدولتين يتحقق. علينا أن ننظر بشكل مباشر إلى الواقع القاسي على الأرض. إذا لم نعمل شيئاً، ستتلاشى الآفاق المشهة للحل القائم على وجود دولتين وسيزداد مرة أخرى خطر العنف العام.

وفي ظل تلك الملاحظة الجلية، يمكن إيجاز رسالة فرنسا منذ عدة أشهر الآن في جملة واحدة: هناك حاجة ماسة إلى تهيئة أفق سياسي ذي مصداقية من أجل إنقاذ الحل القائم على وجود دولتين، إذ أن هذا الحل هو الوحيد الذي يلي التطلعات المشروعة للفلسطينيين لإقامة دولة وإسرائيل للأمن.

وعلى نحو ما أثبت الطابع الحرون المستمر للتراع، فإننا نعلم أنه لا يمكن أن يكون هناك حلول سهلة. غير أن اختيار عدم التعامل مع المسألة، أو البحث عن سبل عمل لإدارة أو احتواء الصراع، ليس ما يختاره بلدي. تعتقد فرنسا أنه يجب علينا جميعاً الاضطلاع بمسؤوليتنا عن اتخاذ إجراءات، وعندما يحين

المحاصرة، حيث يتم تجويع الأشخاص بصورة متعمدة وخبيثة ويجرمون من الحصول على المساعدة الدولية لم يُسمح للأمم المتحدة بالوصول إلا إلى ١٢ موقعا فقط يقيم فيه ١٥٢ ٠٠٠ شخص من إجمالي ٤٨٦ ٠٠٠ شخص يقيمون في ١٨ موقعا من تلك المواقع المحاصرة. وعلينا القيام بما هو أفضل وعلى وجه السرعة نظرا لأن الأشخاص يتوفون جوعا بالفعل.

وبالتالي، فإننا نشيد بجهود الأمم المتحدة في نقل الإمدادات الغذائية جوا وبصورة ناجحة إلى ما يقرب من ٤ ٠٠٠ شخص ممن يقيمون في دير الزور التي تحاصرها داعش، في ذات الوقت الذي نشير فيه إلى التحديات المتبقية في تلبية احتياجات جميع سكان المدينة البالغ عددهم ٢٠٠ ٠٠٠ نسمة. ونأمل أيضا أن تسفر الزيارة التي قامت بها الأمم المتحدة إلى داريا مؤخرا عن تقديم المساعدة الفورية لسكانها الذين لم يتلقوا أي معونة منذ عام ٢٠١٢. وبقينا أن العالم يشهد حملة تجويع متعمد على نطاق واسع وآني. ويتعين على جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك النظام، أن تسمح بوصول الغذاء إلى الأشخاص الذين يموتون جوعا بالفعل.

وندعو النظام السوري مرة أخرى إلى الامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) علاوة على مطالب المجتمع الدولي، بأن يسمح بوصول المساعدة إلى جميع السوريين المحتاجين. وفيما يتعلق بالخطوات التالية الواجب اتخاذها في سورية، فهي ملحة بقدر ما هي واضحة. ولا مناص من وقف الأعمال العدائية بصورة دائمة، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية تماما، فضلا عن إنهاء العنف. ويجب على جميع الدول الأعضاء دعم العملية الانتقالية السياسية في سورية.

**السيد دولاتر (فرنسا)** (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية وعلى التزامه.

إن اتفاقات أوسلو، التي وقعت في عام ١٩٩٤، في وقت سادته آمال كبار، جعلت إقامة دولة فلسطينية تعيش جنبا

أفرقة عاملة من أجل وضع مجموعة شاملة من الحوافز يمكن أن تؤدي قطعاً لإقامة شراكة أوروبية خاصة وإعادة التأكيد على مبادرة السلام العربية، فضلاً عن الضمانات الاقتصادية والأمنية.

ثالثاً، هدف تحديد جدول زمني مع أهداف محددة فضلاً عن منهجية لعقد مؤتمر دولي، نود أن يعقد في الخريف. سيكون الهدف من المؤتمر توفير أساس لإعادة إطلاق عملية مفاوضات ذات مصداقية ضمن إطار متفق عليه دولياً.

منذ اتخاذ القرار ١٨١ (د-٢)، الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام ١٩٤٧، فإن الحل القائم على وجود دولتين هو المبدأ التوجيهي المشترك للمنظمة. تدرك فرنسا صعوبة التحدي؛ إنه صراع أخفق خلاله الكثير من النوايا الحسنة. بيد أننا نعتقد أن مسؤوليتنا الجماعية هي ألا نستسلم. علينا ألا نستسلم أبداً. لا نطمح في الادعاء بأننا وحدنا تمكنا من تحقيق النجاح حيث فشل الآخرون. لا، فكرة فرنسا هي أن تكون حلقة وصل وأن نتيح خبراتنا وعلاقاتنا مع الأطراف في المنطقة بغية تنشيط ظهور نهج توافقي. هذه الطريقة صعبة، لكننا نعتقد في الوقت نفسه أنها أفضل طريقة لإحراز تقدم ملموس وهيئة الظروف المؤدية إلى عقد مفاوضات ذات مصداقية.

وفيما يتعلق بالحالة في سورية، رحبت فرنسا باستئناف المحادثات السورية في جنيف في ١٣ نيسان/أبريل تحت رعاية المبعوث الخاص للأمين العام. يحظى السيد ستافان دي ميستورا بدعمنا الكامل في جهود الوساطة التي يقوم بها. كما نرحب بالنهج البناء للمعارضة، التي تشارك في مفاوضات جنيف على الرغم من الاستفزازات من جانب النظام.

ونرحب بالهدف المعلن من استئناف المحادثات بشأن المسألة الحاسمة الأهمية، المتمثلة في عملية الانتقال السياسي والمفاوضات مع النظام، من بين مسائل أخرى. ينبغي أن تؤدي إلى شروط حل توفيقى لتنفيذ بيان جنيف (S/2013/522، المرفق)، ولا سيما

الوقت، أن نفعل ذلك من خلال مجلس الأمن. ونظراً لنطاق التحدي، نعتقد أن التعبئة الجماعية للمجتمع الدولي هي الوسيلة الوحيدة اليوم للمضي قدماً. وتحت قيادة رئيس الجمهورية ووزير الخارجية، قررت فرنسا إطلاق مبادرة لتوفير أفق سياسي ذي مصداقية لعملية السلام. إنه نهج تعاوني جامع وتدرجي.

أولاً، إنه تعاوني. وتحقيقاً لهذه الغاية، أجرى المبعوث الخاص لفرنسا، السفير بيير فيمون، مشاورات واسعة النطاق ومتعمقة مع الطرفين والجهات المعنية الدولية والإقليمية لإعداد مقترحات. ثم إن النهج جامع كما أشرت. والمبادرة مكتملة للإجراءات التي تضطلع بها المجموعة الرباعية والأمم المتحدة والولايات المتحدة. وبالنظر إلى المهمة الصعبة التي تنتظرنا، فإننا سنحتاج في الواقع إلى التزام جميع أصحاب المصلحة إن كنا نأمل في تحقيق النجاح. وأخيراً، فإن المبادرة تدرجية. بالنظر إلى الصدع بين الطرفين، سيكون ضرباً من الوهم الاعتقاد بأنه سيكون هناك استئناف فوري للمفاوضات. لذلك فإن هدفنا يستند إلى أولوية وقف التحركات السلبية واتخاذ القرارات اللازمة بغية الحفاظ على حل الدولتين، وعلى هذا الأساس إعادة تهيئة دينامية سياسية إيجابية.

وكما أعلن رئيس الجمهورية في القاهرة، تقترح فرنسا أن تنظم في باريس في أوائل حزيران/يونيه اجتماعاً وزارياً، لا سيما عن طريق جمع أعضاء المجموعة الرباعية والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وجامعة الدول العربية، والجهات الإقليمية والأوروبية الأخرى صاحبة المصلحة. سيكون للاجتماع أهداف ثلاثة.

أولاً، كما ذكرت، إعادة تأكيد دعم المجتمع الدولي لحل الدولتين والمبادئ الرئيسية لحل النزاع. وسوف نسترشد بتقرير المجموعة الرباعية، الذي سيوفر أحد أسس أعمالنا.

ثانياً، هدف التركيز على حشد التزامات محددة من جانب المجتمع الدولي. ولتنفيذ تلك الغايات، سنقوم بإنشاء

تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وتنظيم داعش يستغلان عدم الاستقرار لبسط نفوذهما في جميع أنحاء البلد. ولذا، بات الالتزام بحسن نية من جانب أطراف النزاع بإيجاد تسوية سياسية في اليمن والالتزام الواضح من قبل مجلس الأمن أكثر إلحاحاً.

**السيد تشوركين (الاتحاد الروسي)** (تكلم بالروسية):  
نسمع أحياناً أنه بالنظر إلى وجود العديد من الأزمات الأخرى، فإن النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي فقد أهميته في سياق الجهود الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين. ونحن قطعاً نختلف مع هذا الرأي. وينبغي تعزيز الجهود الرامية إلى حل المسألة الفلسطينية - الإسرائيلية. ونعتقد أن المهمة الرئيسية اليوم هي تهيئة الظروف التي تفضي إلى إحياء المفاوضات.

ولا تزال الحالة على أرض الواقع متوترة وتتخللها موجعات جديدة من العنف. فمُنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، سقط أكثر من ٢٠٠ ضحية من الفلسطينيين وما يزيد على ٣٠ من الضحايا الإسرائيليين في المواجهات. وفي ضوء هذه الخلفية المثيرة للقلق، تواصل الحكومة الإسرائيلية سياسة الأمر الواقع وبناء المستوطنات ومصادرة الأراضي وهدم المنازل الفلسطينية، مما يهدد الحل القائم على وجود دولتين.

وفي هذا السياق، بات من المهم أكثر من أي وقت مضى أن يوجه المجتمع الدولي رسالة واضحة لمنع اندلاع دوامات جديدة من العنف والتأكيد على ضرورة الإسراع في استئناف المفاوضات. وينبغي أن يضطلع الوسطاء الدوليون في المجموعة الرباعية للشرق الأوسط بالدور القيادي في إعادة توجيه الحالة إلى الجبهة الدبلوماسية والسياسية.

وكانت الاجتماعات الوزارية للمجموعة الرباعية في فيينا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ وفي ميونيخ في شباط/فبراير ٢٠١٦، والتي عقدت بمبادرة من روسيا، تهدف إلى إعادة الطرفين إلى إجراءات بناءة من أجل تطبيع الحالة وإحراز تقدم في التوصل إلى اتفاقات مستدامة ومقبولة للطرفين تستند إلى

سلطة انتقالية في غضون الأشهر الستة المقبلة، مما يمهد الطريق لصياغة دستور جديد من جانب الشعب السوري وإجراء انتخابات في ظل ظروف حرة ونزيهة في غضون ١٨ شهراً. ليس لأصناف الحلول أو الترتيبات الانفرادية، التي قد يعلنها النظام، في أعقاب الانتخابات الوهمية أي قيمة، لأنها لن تكون نتيجة اتفاق مع المعارضة، عملاً بالقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

نحن نأسف لتردي الحالة في الأراضي السورية في الأسابيع الأخيرة مع الزيادة الملحوظة في الهجمات من جانب النظام. تبين هذه الممارسات أن النظام يواصل تلك الفظائع وينتهك وقف الأعمال العدائية، وبالتالي يسعى إلى تقويض جهود المجتمع الدولي من أجل إيجاد حل سياسي. بدون حل سياسي، نحن نعلم أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام مستدام في سورية.

وأخيراً، جنباً إلى جنب مع وقف الأعمال القتالية، نعتقد فرنسا أن الوصول الكامل والأمن وبدون أي شروط مسبقة، إلى المساعدة الإنسانية للمتضررين من السكان يمثل أولوية قصوى. يتحمل النظام السوري وداعش مسؤولية كبيرة في هذا الشأن. مرة أخرى، ينبغي ممارسة الضغط المعزز والفعال على النظام. يجب أن تتوقف أعمال النظام السوري التي تقوض مفاوضات جنيف.

أسمحوا لي أن أقول بضع كلمات بشأن اليمن، وأن أعرب عن أملنا في أن تجتمع الوفود قريباً حول طاولة المفاوضات لاستئناف المحادثات المقرر أن تستأنف اليوم الاثنين، ١٨ نيسان/أبريل. يمكن لاستئناف المفاوضات أن يمنح أملاً حقيقياً. ونأمل أن يتمكن مجلس الأمن بسرعة من توجيه رسالة واضحة إلى الأطراف لدعم هذه الدينامية الجديدة وتقديم الدعم الكامل لعمل المبعوث الخاص للأمين العام.

وثمة حاجة خاصة إلى تشجيع ودعم الأمل في مستقبل اليمن، نظراً إلى أن الحالة الإنسانية مستمرة في التدهور. وعلاوة على ذلك، فإن التهديد الإرهابي في اليمن يتزايد كل يوم. إن

القانون الدولي المعروف جيداً. ويحدونا الأمل في أن يوفر التقرير المقبل للمجموعة الرباعية تحليلاً موضوعياً للحالة على أرض الواقع وأن يتضمن توصيات للأطراف. كما نأمل أن يساعد على تهدئة التوترات وتوفير أفق سياسي للتسوية.

ولا يمكننا أيضاً أن ننسى غزة. إن الحالة الإنسانية في قطاع غزة لا تزال بالغة الصعوبة، ويمكن أن تتلحق في أي وقت نحو أزمة خطيرة أخرى. وإذا لم يُحرز تقدم في حل المشاكل في قطاع غزة، بالتغلب على الحصار وإعادة بناء البنية التحتية التي دمرتها إسرائيل في صيف عام ٢٠١٤، فلا يمكن استبعاد تجدد الاشتباكات.

إن مسألة تحقيق الوحدة الفلسطينية أمر مهم بوجه خاص في إحياء عملية السلام. ونرحب بالاجتماعات التي حرت بين ممثلي حركتي فتح وحماس في الدوحة والقاهرة في شباط/فبراير وآذار/مارس لمناقشة تشكيل حكومة وحدة وطنية وإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية. وعلى الرغم من الصعوبات في المفاوضات بين فتح وحماس، نواصل المساعدة في التغلب على الانقسام بين الفلسطينيين.

ونقدر جهود جميع أعضاء المجتمع الدولي الرامية إلى تحقيق حل شامل وعادل ودائم للنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي. بيد أن هذه الخطوات والمبادرات يجب أن تكون مدروسة بوضوح وهادفة إلى نتائج محددة. إن المعيار الرئيسي لتقييم جدوى هذه الجهود لاستئناف المفاوضات هو الفهم الواضح للقيمة المضافة التي تحققها.

ونشاط معظم أعضاء مجلس الأمن شعورهم بعدم الارتياح إزاء تقاعس المجلس في ما يتعلق بجهودنا الرامية إلى حل الأزمة بين فلسطين وإسرائيل. وبالفعل، كانت آخر وثيقة لمجلس الأمن بشأن هذه المسألة هي البيان الرئاسي S/PRST/2009/14، الذي اعتمد بناء على مبادرة من روسيا في عام ٢٠٠٩. وفي عام ٢٠١١، كان هناك استخدام لحق

النقض من جانب الولايات المتحدة بشأن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2011/24 بخصوص مسألة المستوطنات (انظر S/PV.6484)، وفي عام ٢٠١٤ كان هناك امتناع عن التصويت - وهو ما يشكل استخداماً ضمنياً لحق النقض - بشأن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2014/916. وفي المناسبة الأخيرة، كان هناك صوتان معارضان وامتنع خمسة أعضاء عن التصويت، ولكن ما حدث أساساً أنه تم القيام بكل شيء لعرقلة مشروع القرار وعدم السماح بسماع رأي مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع. وقد صوت الاتحاد الروسي مؤيداً في كل حالة من تلك الحالات. وبطبيعة الحال، فإن نتائج عمل المجلس هذه ليست مبهرة تماماً. ويمكن للمجلس، بل ويجب عليه، أن يفعل المزيد، بما في ذلك تنفيذ مبادرة روسيا بشأن تنظيم زيارة لمجلس الأمن إلى الشرق الأوسط.

وفي ما يتعلق بسورية، نرى أن من الضروري وقف الأعمال القتالية في البلد وإجراء الحوار بين السوريين في جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى تسوية سياسية دائمة بشأن سورية. وفي هذا السياق، نعرب عن ارتياحنا لبدء جولة ثانية من المحادثات، بوساطة الممثل الخاص المشترك بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بسورية، السيد ستافان دي ميستورا. وسواصل تقديم المساعدة للقوات المسلحة السورية في مواجهة المجموعات الإرهابية الدولية المسلحة، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة. ونعلق أهمية كبرى على أنشطة أفرقة العمل التابعة للفريق الدولي لدعم سورية والمعنية بوقف إطلاق النار ووصول المساعدات الإنسانية.

ونعتقد أن البيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة اليوم بشأن هذا الموضوع كان غير متوازن وغير موضوعي ويؤدي إلى نتائج عكسية.

ونعتقد أنه يمكن تحقيق النجاح من خلال إجراء حوار مستمرٍ ومجدٍ بين السوريين وفقاً لأحكام بيان جنيف لعام

وبغية مساعدة الليبيين على نحو فعال، بما في ذلك في مواجهة تهديد الإرهاب المتنامي، ثمة حاجة إلى تنسيق المبادرات بمشاركة كاملة للجهات الفاعلة الإقليمية. غير أن بعض المعلومات تشير إلى أن بعض الشركاء الدوليين ربما تكون لديهم مخططات خفية في ليبيا. وثمة حاجة إلى المساعدة، ولكن في إطار القانون الدولي وحسب، حتى لا نضطرّ في السنوات القادمة إلى دفع ثمن الأخطاء المرتكبة.

إن الحالة صعبة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فهناك اضطرابات سياسية وعسكرية، فضلاً عن الضغوط الاقتصادية والاجتماعية العميقة، ونفوذ الجماعات الإرهابية آخذ في الاتساع فيما تزداد مستويات معيشة عامة الناس سوءاً. وهذا يعني أنه يجب القيام بعمل جماعي مدروس لتحقيق الاستقرار في المنطقة. ونبغي لمجلس الأمن أن يؤدي دوراً هاماً في هذه الجهود.

**السيد راميريث كارينيو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نود أن نعرب عن امتناننا على الإحاطة الإعلامية التي قدمها الأمين العام عن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي سيُبدل به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

لا يزال الشرق الأوسط يعيش واقعا سياسيا معقداً، الذي هو نتاج الحرب والتدخل الأجنبي والإرهاب، وجميعها نتيجة مباشرة للتدخل العسكري والافتقار إلى اتفاق سياسي لحل النزاعات في المنطقة. إن الجمود في عملية السلام بين إسرائيل وفلسطين يمثل العقبة الرئيسية أمام الاستقرار في المنطقة. ولهذا السبب، فإننا سنركز ملاحظتنا على تلك المسألة.

وفي ظل هذا الوضع المعقد في المنطقة، لا تزال العملية السياسية الرامية إلى إيجاد حل لقضية احتلال إسرائيل لفلسطين تسير في طريق مسدود، فيما ترسخ السلطة القائمة بالاحتلال في الوقت نفسه عملية استعمارها للأرض الفلسطينية.

٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق) وقرارات الفريق الدولي لدعم سورية وقرار المجلس ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ونبغي لكل شرائح المجتمع السوري ممن لم تتلخّ أيديهم بالأنشطة الإرهابية، بمن فيهم الأكراد، أن يشاركوا في الحوار. ونؤكد مرة أخرى على ضرورة أن يكون وفد المعارضة في جنيف ممثلاً بصورة حقيقية وألا يبني مشاركته في المفاوضات على شروط مسبقة. ونعتقد أنه ينبغي أن يكون هناك نهج شامل وموضوعي وغير ميسس إزاء المسائل الإنسانية. فتلك هي الطريقة الوحيدة للتمكن من حلها بصورة فعالة ودائمة.

ندعو إلى إرساء وقف شامل لإطلاق النار في اليمن بين جميع أطراف النزاع. ونعتقد أنه ينبغي أن تبدأ جولة جديدة من المفاوضات دون تأخير غير مبرر. ونرى أن من المهم ضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق ورفع أي نوع من الحظر. إن سرعة تطبيع الحالة فيما يتعلق بنقاط دخول القوافل التجارية التي تحمل، أولاً وقبل كل شيء، الغذاء والماء والدواء سيسهم كثيراً في تخفيف معاناة الشعب اليمني.

إن الحالة في ليبيا غير مؤكدة. والجهود الرامية إلى استعادة الوحدة، استناداً إلى اتفاق الصخيرات السياسي، تتحرّك ببطء شديد. لقد وجّه التدخل الأجنبي بوضوح ضربة قاصمة إلى كيان ليبيا كدولة. وفي الوقت نفسه، يتوسع الإرهابيون في مناطق البلد الهامة استراتيجياً، وتزداد المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية سوءاً. ومع ذلك، لا يمكن للحل إلا أن يكون بقيادة ليبية. ويتطلب ذلك استمرار العمل الدؤوب الذي تضطلع به الأمم المتحدة في حشد مشاركة جميع القوى المؤثرة في البلد. وهذا هو السبب في أننا شعرنا بالحيرة إزاء القرار الأخير الصادر عن الاتحاد الأوروبي بأن يدرج على قائمة الجزاءات الخاصة به بعض المشاركين الرئيسيين في العملية السياسية. ويمكن أن يزيد هذا النهج من ترسيخ العداوات بين الأطراف الليبية.

ونتيجة لهذه الممارسات التعسفية، قامت السلطات الإسرائيلية بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل ٢٠١٦ بهدم ٥٨٦ منزلاً أو بناء من نوع آخر في المجتمعات المحلية الضعيفة في المنطقة، ولا سيما في المنطقة المسماة جيم. وخلفت إجراءاتها أكثر من ٧٠٠ شخص بلا مأوى. ويبدو أن السلطة القائمة بالاحتلال لا تبالي تجاه أن العديد من المباني المدمرة قد تم تشييدها بفضل الدعم الدولي، ويبدو أنها لا تبالي إزاء حقيقة أن العديد من عمليات الهدم يجري تنفيذها في المناطق الفقيرة التي تعيش فيها أسر فلسطينية، وأن تركها بدون مأوى يعني أنه لا مفر من تضخم أعداد اللاجئين. إن المستوطنات الإسرائيلية غير قانونية، وينبغي أن يكون مجلس الأمن قادراً على تعبئة الوحدة السياسية اللازمة لإدانتها، لأن المجتمع الدولي بأسره يأمل منه أن يفعل ذلك.

وحالة العنف في البلد محزنة للغاية أيضاً، ومن المؤسف أن نسمع من الضحايا عن قصصهم الشخصية المتعلقة بتعرضهم للعنف. ولكن علينا أن نتأكد من وضع الحالة في السياق المناسب. باستطاعتنا أن نملاً هذه القاعة بضحايا العنف في فلسطين. وباستطاعتنا أن نملاً قاعة الجمعية العامة بهم. وهذه مجرد محاولة لإعطاء المجلس فكرة عما يحدث في فلسطين وعن نطاقه وحجمه.

إن مصدر جميع هذه المعاناة هو الاحتلال غير القانوني من جانب إسرائيل. فحالة العنف في الأراضي المحتلة تثير القلق بسبب استمرار الأعمال الإجرامية التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال ضد سكان فلسطين، بدعوى ضرورة زيادة السيطرة على الوضع الأمني لمواجهة الأفعال التي يرتكبها الفلسطينيون الذين يستهدفون الإسرائيليين. وبلدنا يدين هذه الأعمال إدانة قاطعة. ومع ذلك، ونظراً لإدراكنا أن السبب الجذري للعنف هو الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، ونظراً لتفاوت القوة بين إسرائيل وفلسطين، فإننا نشجب بمزيد من الشدة الرد غير

وهذه الإجراءات تستمر على قدم وساق في ضوء لامبالاة مجلس الأمن، الذي لا يبذل أي جهد للمطالبة بأن توقف إسرائيل أعمال العنف ضد السكان الفلسطينيين، وتنهى سياساتها التوسعية والاستيطانية غير القانونية على الأرض الفلسطينية. وليس ثمة شك في أن هذا التقاعس من جانب المجلس يوجب أعمال إفلات إسرائيل من العقاب، إذ تواصل ارتكاب طائفة كاملة من الأعمال العدوانية ضد الفلسطينيين، رجالاً ونساء وأطفالاً.

ونود أن نسلط الضوء على بعض أهم العقبات الخطيرة أمام الحل القائم على وجود دولتين للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. إن الاحتلال الإسرائيلي الذي طال أمده يجري استغلاله بغية توطيد السياسة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية. فعلى سبيل المثال، يكفي دعم الحكومة الإسرائيلية للمستوطنين الذين زاد عددهم في عام ٢٠١٥ مقارنة مع أعدادهم في الأعوام السابقة. والجدير بالذكر أنه خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٦، ازدادت أعمال بناء المستوطنات بنسبة ٢٥٠ في المائة مقارنة مع الفترة ذاتها من العام السابق. وكل هذا ينعكس في توسع الاحتلال غير الشرعي للأراضي: هناك اليوم أكثر من ٦٥٠٠٠٠ مستوطن يعيشون في ما يزيد على ٢٦٠ مستوطنة في الضفة الغربية، بما في ذلك الأماكن المجاورة للقدس الشرقية. إلى ذلك، نود أن نضيف الاستيلاء على أراض فلسطينية، من خلال مجرد إعلان السلطات الإسرائيلية عن أن هذه الأراضي هي للدولة، أو أنها ممتلكات عائدة للدولة.

وبالإضافة إلى السياسة الاستيطانية، سمحوا لي أن أشدد على أن الإسرائيليين يواصلون هدم المنازل، وفي بعض الحالات على أساس ذريعة عدم وجود رخصة بناء لدى الفلسطينيين. وفي حالات أخرى، يستخدم الإسرائيليون حجة تطبيق العقوبة الجماعية على الأسر الفلسطينية بسبب الجرائم التي يُزعم أن بعض أفراد هذه الأسر هم الذين ارتكبوها.

المتناسب، بما في ذلك الاحتجاز الإداري، والعقاب الجماعي، وعمليات الإعدام خارج نطاق القانون، وهو ما تفعله السلطة القائمة بالاحتلال ضد السكان الفلسطينيين.

وفي السياق نفسه، نحن نشجب عمليات الاحتجاز الإداري، التي تشكل انتهاكا لحقوق الإنسان، والتي تتزايد لتشمل حتى القاصرين. وتشير التقارير إلى أن ٧٨ في المائة من الفلسطينيين المحتجزين في مرافق الاحتجاز الإسرائيلية، أي قرابة ٤٠٠ ٥ شخص، بمن فيهم ٢٦٤ قاصرا، يُعتبرون سجناء لأسباب أمنية، وبالتالي يعانون ظروفا أقسى من تلك التي يعانيها نزلاء السجون بوجه عام.

وعمليات الاحتجاز التعسفي للفلسطينيين من جانب إسرائيل غالبا ما يصاحبها التعذيب وإساءة المعاملة على يد السلطة القائمة بالاحتلال. ويذكر تقرير نُشر مؤخرا أنه من بين ١٤٩ من الفلسطينيين الذين قُتلوا على أيدي قوات الدفاع الإسرائيلية في عام ٢٠١٥، هناك ٧٧ فلسطينيا لقوا مصرعهم خلال الحوادث المتصلة بهجمات ضد إسرائيل، في حين أن الباقين البالغ عددهم ٧٢ فلسطينيا قضوا نتيجة الإجراءات والاعتداءات غير المتناسبة التي كانت السلطة القائمة بالاحتلال تمارسها على نقاط التفتيش، بينما كانت تطبق على المحتجين أو تقوم بعمليات روتينية. وفي كثير من هذه الحالات، لم يشكل الضحايا أي تهديد على الإطلاق لأمن السلطات القمعية أو رفاهها. ونحن نحث على تقديم جميع المتورطين في هذه الجرائم التي تستهدف المواطنين الأبرياء والعزل إلى المحاكمة، ونأمل أن يأتي اليوم الذي ينتهي فيه الإفلات من العقاب وتخضع إسرائيل للمساءلة.

ونعتقد أن قضية فلسطين هي أحد أفزع جوانب فشل مجلس الأمن. فقد خدع المجلس الملايين من الفلسطينيين الذين، لأكثر من ٦٠ عاما، وثقوا به وأملوا في أن يتخذ الاجراء اللازم بوصفه الضامن للسلم والأمن الدوليين، سعيا لإيجاد حل للصراع. ومع ذلك، فإن عملية الاحتلال والاستيطان في الأرض الفلسطينية ليست قائمة فحسب، ولكنها آخذة في التوسع، وهي تقضي على العديد من الأرواح، وتسبب عنفا متواصلا في المنطقة.

إن فلسطين ضحية أحد أخطر المآسي والمظالم في التاريخ الحديث. وبعض أعضاء المجلس مسؤولون مباشرة عن تقاعس هذه الهيئة حيال مواجهة هذه المأساة. ونحن نتساءل إلى متى

وعمليات الاحتجاز التعسفي للفلسطينيين من جانب إسرائيل غالبا ما يصاحبها التعذيب وإساءة المعاملة على يد السلطة القائمة بالاحتلال. ويذكر تقرير نُشر مؤخرا أنه من بين ١٤٩ من الفلسطينيين الذين قُتلوا على أيدي قوات الدفاع الإسرائيلية في عام ٢٠١٥، هناك ٧٧ فلسطينيا لقوا مصرعهم خلال الحوادث المتصلة بهجمات ضد إسرائيل، في حين أن الباقين البالغ عددهم ٧٢ فلسطينيا قضوا نتيجة الإجراءات والاعتداءات غير المتناسبة التي كانت السلطة القائمة بالاحتلال تمارسها على نقاط التفتيش، بينما كانت تطبق على المحتجين أو تقوم بعمليات روتينية. وفي كثير من هذه الحالات، لم يشكل الضحايا أي تهديد على الإطلاق لأمن السلطات القمعية أو رفاهها. ونحن نحث على تقديم جميع المتورطين في هذه الجرائم التي تستهدف المواطنين الأبرياء والعزل إلى المحاكمة، ونأمل أن يأتي اليوم الذي ينتهي فيه الإفلات من العقاب وتخضع إسرائيل للمساءلة.

وفي مواجهة هذا النمط من العنف المنهجي الذي يستهدف الفلسطينيين، فإننا نحث المجلس على مراعاة الدعوة إلى وضع نظام دولي لحماية السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وذلك تمشيا مع اتفاقية جنيف الرابعة، والقرار ٩٠٤

وسأبدأ بالإشارة إلى القضية الفلسطينية، ثم سأنتقل إلى الأحداث الأخيرة في اليمن وسورية وفي لبنان. وسأحاول التقييد بقاعدة الدقائق الخمس.

في تشرين الأول/أكتوبر، قبل بضعة أشهر، كانت لدينا مناقشة مفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط (انظر S/PV.7540)، في ظل رئاسة إسبانيا لمجلس الأمن. وكان ذلك في بداية موجة العنف الرهيبة، التي استمرت طوال هذا الوقت. وفي الأسابيع الأخيرة، بدأ أن العنف قد تضاعف، ولو أن أخبار اليوم ليست جيدة.

إن نقطة طرحناها في مناسبات سابقة عديدة هي نقطة نعتقد أنها بحاجة إلى التكرار الآن. وتحديد جدول زمني سياسي يتسم بالتفاوض هو السبيل الوحيد لإنهاء العنف على نحو دائم، والتقدم نحو حل للتراع. وهذه هي الطريقة الوحيدة التي نستطيع بها ضمان أمن إسرائيل بشكل مستدام. وتحديد جدول زمني يذكي الأمل في أعقابه أساسي ومُلح، لأن مقومات استمرارية الحل القائم على وجود دولتين معرضة للخطر.

وفي المناقشة المفتوحة في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، طرحت إسبانيا مسألة وجوب المشاركة الكاملة من قبل المجتمع الدولي في حل التراع، وأنه يمكننا القيام بذلك عبر مؤتمر دولي من شأنه أن يُعيد إطلاق عملية السلام، ويمنع زوال الحل القائم على وجود دولتين. لذا، فإننا ندعم الجهود التي تبذلها فرنسا حالياً لعقد مؤتمر دولي بشأن العملية السلمية. ونعتقد أن ذلك يجب أن يتبوأ الأولوية عند هذا المنعطف، بما في ذلك هنا، في مجلس الأمن.

وإننا نوافق أيضاً على مسألة أنه لدى مجلس الأمن دوراً رئيسياً يؤديه في الدفاع عن الحل القائم على وجود دولتين. ونحن نتحمل المسؤولية عن ذلك. ولكن علينا أن نخطو بحذر شديد في تحديد كيفية الاضطلاع بتلك المسؤولية، والتأكد من أننا نولي الأولوية لمسار عمل يُظهر إمكانية حقيقية لإحراز

يجب أن ينتظر الشعب الفلسطيني. لماذا يجلس مجلس الأمن صامتا ويسمح بارتكاب إسرائيل انتهاكات جماعية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي؟ لماذا يواصل مجلس الأمن ممارسة الكيل بمكيالين بشأن هذه المسألة؟ كم من الأطفال الفلسطينيين يجب أن يموتوا قبل أن يتفاعل المجلس؟

إن هذه المسألة لا يمكن حلها إلا على المسار السياسي، ولذلك نرحب بكل الجهود الجارية على مختلف الجبهات، من أجل بث حياة جديدة في عملية السلام التي ما فتئت تختصر منذ أكثر من ٢٠ عاما وحتى الآن. وسوف ننظر بحسن نية وبروح بناءة في أية مبادرة من شأنها أن تمكننا من إحراز تقدم في المحادثات التي تفضي إلى إحياء مفاوضات السلام على قدم المساواة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بناء على حل سياسي وتفاوضي وشامل يضع حداً نهائياً للصراع في إطار الحل القائم على وجود دولتين، مع القبول الكامل لحق الشعب الفلسطيني في العيش داخل حدود معترف بها دولياً، تمثياً مع ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن.

وهذه كلها تشكل العناصر الرئيسية في المفاوضات. ولا يمكن تغييرها. وعلينا أن نتجنب أي عمل ميداني يمكن أن يهدد الحل القائم على وجود دولتين. ونعتقد أن جميع المبادرات، مثل مبادرة المجموعة الرباعية، ومبادرة جامعة الدول العربية والمبادرة الفرنسية، يجب أن تمثل لتلك المبادئ بغية تحقيق نتيجة إيجابية.

**السيد أويارثون مارتيشسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية):**

أود أن أبدأ بتقديم تعازي إسبانيا إلى بعثتي اليابان وإكوادور في ضوء العدد المرتفع جداً من الضحايا، الناجم عن الزلازل التي ضربت كلا البلدين خلال نهاية الأسبوع. ونود أيضاً أن نستهل هذا البيان بإدانة جميع أعمال الإرهاب حيثما تقع.



أن ندين مجدداً بشدة وحزم أعمال الإرهاب بصورة خاصة - فهذه الأعمال تشكّل إرهاباً في أية حالة وفي أية ظروف وأي مكان. وعلى كلا الطرفين الامتناع عن أي تحريض على وعن الاستخدام غير المناسب للقوة.

أخيراً، أعتقد أنني سأكون مقصراً إذا لم أعلن أن المصالحة الفلسطينية عنصر أساسي أيضاً، إذا أردنا المضي في العملية السلمية قديماً. ونأمل للمحادثات التي تُجرى في الدوحة بين حركتي حماس وفتح أن تُتيح لكلا الطرفين فرصة للتقيد بالاتفاقات السابقة، مؤكداً بذلك أننا نستطيع استعادة الولاية الوطنية للسلطة الفلسطينية على غزة وتحديد مسارٍ للانتخابات.

وسأنتقل الآن إلى مسألة اليمن. فقد اتفقت أطراف النزاع في نهاية المطاف على وقف لإطلاق النار، نأمل أن يطول ويصبح دائماً. وهذا بالتالي سيعني أن لدينا نافذة فرصة لتخفيف المعاناة الإنسانية الرهيبة في ذلك البلد.

كان من المقرر بدء المفاوضات المباشرة اليوم. بيد أننا علمنا أنها قد أُجلت، لكننا نأمل ألا يتكرّر مثل هذا التأخير في المستقبل. ونود أن نؤكد دعمنا لجهود مبعوث الأمم المتحدة الخاص لليمن في ضمان أن تمضي تلك المحادثات قديماً وتؤدي إلى حل شامل يكفل سيادة اليمن واستقلاله وسلامته الإقليمية.

وبالانتقال إلى سورية، مضى حتى الآن سبعة أسابيع منذ بدء تنفيذ وقف الأعمال العدائية. وقد بدأنا للتو الجولة الثانية مما يسمّى محادثات القرب في جنيف. لكننا نشهد - ونشعر بالقلق حيال - تصعيد الاشتباكات، الذي يهدد بعرقلة القرار ٢٢٦٨ (٢٠١٦). وفقدان التقدم على المسار الإنساني مؤشراً إلى هشاشة العملية أيضاً. ولهذا السبب، نحث جميع أطراف النزاع على أن توقف فوراً الاعتداءات التي تستهدف جميع القوى التي وافقت على اتفاق وقف الأعمال العدائية. وإننا ندعو إلى التزام قوي بالعملية التفاوضية لكي تقودنا إلى مرحلة انتقال سياسي في

تقدم في الوقت الحاضر نحو ضخّ دم جديد في العملية السلمية. وفوق ذلك، إننا، كما أشرت للتو، نعتقد أن ذلك يعني اختيار مسار عمل محدد، هو عقد مؤتمر دولي. وهذا العمل مكمل تماماً لعمل المجموعة الرباعية، ولا سيما مبادراتها بإعداد مشروع تقرير متعلق بالحالة في الميدان ومدى قابلية بقاء الحل القائم على وجود دولتين.

ونحن على ثقة بأن هذا التقرير لدى عرضه سيقدّم التوجيه للإجراء التالي من جانب مجلس الأمن، لمعالجة تلك المسألة وإيجاد مثل ذلك الحل، حل يتوق إليه المجتمع الدولي بأسره، من شأنه أن يحفظ الحل القائم على وجود دولتين. وإشراك المجتمع الدولي لا يعني بأي شكل من الأشكال أنه لا يمكن إشراك أطراف هذا النزاع. وإذا كانت تلك الأطراف تنشُد السيلام حقاً، فعليها أن تعمل لتهيئة الظروف الملائمة ميدانياً للعودة إلى المفاوضات. لذا، يجب أن تتجنب أي عمل يمكن أن يعرقل الحل القائم على وجود دولتين. وبناء المستوطنات في الأراضي المحتلة أوضح مثال على ذلك العمل. إنه غير قانوني بموجب القانون الدولي، ويشكل أحد التهديدات الرئيسية لإمكانية المضي قديماً بالحل القائم على وجود دولتين. وقد تكلم مجلس الأمن تكراراً عن الطابع غير القانوني للمستوطنات. وهذه مسألة أعربنا عنها علناً وبوضوح في عدة مناسبات، بما في ذلك في القرارين ٤٤٦ (١٩٧٩) و ٤٦٥ (١٩٨٠). ثانياً، يجب على إسرائيل أن توقف فوراً عمليات الهدم والإخلاء القسرية للسكان والاستيلاء على الأرض. وعلى إسرائيل أن تعتمد أيضاً إجراءات تحويلية لإعادة بناء أجواء الثقة الضرورية بغية حفظ الحل القائم على وجود دولتين.

ثالثاً، بصرف النظر عما قلته للتو بشأن تلك المسائل، أعتقد أن من الجدير أيضاً أن أؤكد مجدداً رفضنا الشديد والصريح للعنف، مردداً أصداً نقطة طرحتها في مستهل هذا البيان: إنه لا يمكن أبداً تبرير مثل هذا العنف. وعلينا جميعاً

العام ووزير خارجية نيوزيلندا. إن الحالة الراهنة في الأرض الفلسطينية المحتلة لا يمكن استدامتها وتقتضي من المجلس القيام بعمل عاجل.

تؤيد ماليزيا البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إيران والكويت بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي. ومن أجل الغرض من مناقشة اليوم المفتوحة، يود وفدي أن يركز فقط على النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. يوجد سببان رئيسيان لذلك النزاع. أولاً، من بين القضايا المتعلقة بالشرق الأوسط، لا يزال النزاع الإسرائيلي الفلسطيني مدرجا في جدول أعمال الأمم المتحدة لأطول فترة. إنه قدم قدم الأمم المتحدة نفسها. وسواء أردنا أن نعترف بذلك أم لا، فإن القضية الفلسطينية التي طال أمدها هي النواة التي أفرزت مختلف التهديدات الأخرى للسلم والأمن والدوليين.

ثانياً، بخلاف جميع النزاعات الأخرى في الشرق الأوسط، لم يتم المجلس مؤخراً بأي عمل حيال قضية فلسطين. إذ أن آخر مرة اتخذ فيها مجلس الأمن قراراً بشأنها كان قبل أكثر من سبع سنوات، الأمر الذي يتناقض مع تدهور الحالة على أرض الواقع والمخاطر الناشئة التي تتهدد الحل القائم على وجود دولتين. والأسوأ من ذلك كله، أنه لا تتوفر لدى المجلس حتى الإرادة السياسية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع، وإنقاذ الحل القائم على وجود دولتين، وفقاً للقانون الدولي، وقيم ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وهناك أيضاً عدم رغبة واضحة لدى المجلس لاستخدام الأدوات المتاحة له بشأن قضية فلسطين، بخلاف الحالات المتعلقة بسورية ولبنان واليمن. لذلك، ترى ماليزيا أن هذه المسألة تستحق اهتمامنا الكامل في هذه الجلسة.

تدين ماليزيا بشدة عمليات الإعدام من دون محاكمة التي ترتكبها القوات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال والنساء. إن القتل الوحشي لشباب فلسطيني على أيدي الجنود

المحادثات الجارية في جنيف. أخيراً، ندعو إلى الاحترام الكامل للقانون الإنساني الدولي من قبل جميع الأطراف. ونطالب حكومة سورية بشكل خاص بأن تستعرض بصورة عاجلة سياستها بشأن توفير المعدات الطبية للمناطق المحاصرة.

ختاماً، في ما يتعلق بلبنان، أود أن أشكر الأمين العام على المعلومات التي زودنا بها، وعلى التزامه بلبنان، الذي اتضح بجلاء أثناء زيارته الأخيرة لذلك البلد. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لتوجيه التحية مجدداً إلى أبناء شعب لبنان، الذين أظهروا وعياً ومسؤوليتهم وضرورة التضامن الاجتماعي، الذي يشكل مثلاً ونموذجاً. فقد قدموا استضافتهم لعدد استثنائي من اللاجئين.

وفي الوقت نفسه، لا بد لي من الإعراب عن قلقنا إزاء المآزق السياسي الذي يعصف الآن بذلك البلد منذ فترة طويلة جداً. ومن الأهمية بمكان أن تتوصل القوى السياسية في لبنان وفي أسرع وقت ممكن إلى اتفاق يمكن من انتخاب رئيس جديد. السيد ابراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على ترؤسكم هذه المناقشة المفتوحة.

بالنيابة عن شعب وحكومة ماليزيا، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن أخلص مشاعر العزاء للأسر وأحباء ضحايا الزلزال الذي ضرب إكوادور واليابان خلال عطلة نهاية الأسبوع. ونتمنى التوفيق لجهود الإنعاش والمساعدة.

مثلنا كمثل إسبانيا وفنزويلا، ندين أيضاً جميع أعمال العنف.

يرحب وفدي ترحيباً حاراً بوجود معالي السيد موراي ماكولي، وزير خارجية نيوزيلندا، ومعالي السيد بان كي - مون، الأمين العام للأمم المتحدة في هذه الجلسة.

ونشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية التي أصغينا إليها باهتمام شديد. وتتفق تماماً مع الرسالة التي نقلها الأمين

بناء المستوطنات، ومصادرة الأراضي والإخلاء القسري للفلسطينيين، وحرمان الفلسطينيين من الملكية والمأوى مخلفة المئات من الفلسطينيين بدون مأوى، بمن فيهم الأطفال. وحسبما أفادت المنظمة الإسرائيلية غير الحكومية "السلام الآن" فقد ازداد بناء المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية بنسبة ٢٥٠ في المائة في الربع الأول من هذا العام، بالمقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. على مر السنين، استولت السلطات الإسرائيلية على ما يزيد عن ٨٥ في المائة من مجموع مساحة الأرض الفلسطينية التاريخية.

يستمر أيضا بناء جدار الفصل العنصري بلا هوادة، بما يتعارض مع قرار محكمة العدل الدولية في عام ٢٠٠٤. إن أحدث أعمال البناء الجارية في وادي كرمزان في بيت لحم سوف تقيد بشدة وصول ما يقرب من ٦٠ أسرة فلسطينية إلى أراضيها الزراعية ويدمر سُبل عيشها. وإن الأنشطة الاستيطانية غير الشرعية وجدار الفصل العنصري تقوض وتفتت ببطء، ولكن بخطى أكيدة، وحدة أرض فلسطين وسلامتها الإقليمية، بما في ذلك القدس الشرقية، ويهددان البقاء المادي وآفاق الحل القائم على وجود دولتين.

أما فيما يتعلق بالحالة في غزة، كما ذكر الأمين العام، فإننا نشعر بالقلق العميق إزاء الحظر الإسرائيلي الأخير على مواد البناء لإعادة بناء آلاف المنازل والهياكل الأساسية المتضررة والمدمرة. وبعد عامين من الهجوم العسكري الإسرائيلي على غزة، لا يزال يوجد ٧٥ ٠٠٠ فلسطيني بدون مأوى. ويجب أن يتصرف المجتمع الدولي من أجل إنهاء الحصار غير الشرعي على قطاع غزة، لأنه يشكل عقبة رئيسية أمام إعادة الإعمار، ويشكل نوعا من العقوبة الجماعية التي تنتهك بشكل صارخ المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وتؤكد ماليزيا مجددا حاجة المجلس إلى استخدام جميع الأدوات المتاحة له بشأن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، كما يفعل إزاء الحالة في سورية ولبنان واليمن. ويتعين علينا

الإسرائيليين في الخليل، عندما أطلقت النار على شاب برصاصة في الرأس بينما كان ملقى جريحا على الأرض، مثال واضح على سياسة إسرائيل بإطلاق النار بقصد القتل. وللأسف، لولا أنه قد تم تصوير الحادث بالفيديو، لكان قد تم التعامل معه بوصفه عملا آخر من أعمال الدفاع عن النفس من جانب الجيش الإسرائيلي، وكان الجاني قد نجا من جريمة القتل. وحتى إذا ما حققت السلطات الإسرائيلية في الحادث سنظل نشكك فيما إذا كان تحقيقها سيفضي إلى العدالة، لأنه ٣ بالمائة فقط من التحقيقات الجنائية في أعمال العنف التي ترتكبها القوات الإسرائيلية والمستوطنين تسفر عن توجيه اتهام للفاعل.

لقد أثبتت الحقائق المحيطة بالقتل أنه لم يكن حادثا منعزلا. فلو كان حادثا منعزلا، لما قامت القوات الإسرائيلية بالرد على ذلك باقتحام منزل أسرة الشخص الذي قام بتصوير الحادث من أجل مضايقته وتخويفه. وما كان رد فعل المستوطنين الإسرائيليين قد تمثل في التجمع خارج منزله من أجل تهديده. وما كان سيظل الموظفون الطيبون الإسرائيليون الذين كانوا متواجدين عند المشهد غير مباين نحو الفلسطيني الجريح، حتى عندما أطلقت النار على رأسه أمامهم. وما كان للجندي الإسرائيلي الذي أطلق النار أن يحظى بدعم ما يزيد عن نصف الإسرائيليين، كما تم توثيق ذلك في استطلاع الرأي.

إن هذا الحادث يجسد سياسة منهجية طويلة الأمد تجرد الفلسطينيين من صفاتهم الإنسانية، وهو حادث ارتكب في ظل ثقافة الإفلات من العقاب المطلق لها العنان. إنها أيديولوجية التطرف العنيف التي تقرها الدولة القائمة بالاحتلال وترسخها في المجتمع الإسرائيلي ومؤسساته السياسية، والعسكرية والقضائية. وبعبارة أخرى، هذا هو ما بذرناه بتقاعسنا. وهذا هو ما جناه الفلسطينيون بطريقة مروعة بشكل مأساوي.

ثمة عاقبة مؤسفة أخرى لتقاعسنا عن العمل والإفلات من العقاب السائد تتمثل في التوسع السريع في بناء المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية. وهذا العام، استمرت إسرائيل في

يبدأ بالإعلان عن أخبار طيبة، واستخدام الأدوات المتاحة له، وإنقاذ الحل القائم على وجود دولتين وتحقيق العدالة والسلام في تلك الأراضي المضطربة.

**السيد لوكاس (أنغولا)** (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، نود أن نشكر الأمين العام بان كي - مون على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، وهي منطقة يسودها عدم الاستقرار الشديد حيث تعصف فيها الصراعات، ويتصف مسعى إيجاد حلول لهذه الصراعات بالمأساة والفشل. ونحن نرحب بوزير خارجية نيوزيلندا، السيد موراي ماكولي، ونشكره على أفكاره الثاقبة.

إننا نؤيد البيان الذي سيدي به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

بينما يجتمع أعضاء مجلس الأمن ودول أعضاء في الأمم المتحدة مرة أخرى للمشاركة في هذه المناقشة الفصلية المنتظمة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، أظهر المناخ السياسي العام في المنطقة بعض علامات التقدم، ولكنها علامات ضعيفة أو متقلبة. فالصفقة التي تم إبرامها في عام ٢٠١٥ باعتماد خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن البرنامج النووي الإيراني كانت، بلا شك، معلما بارزا في منطقة لم تستطع الدبلوماسية أن تسجل فيها أي نجاح مجد في الربع الأخير من قرن من الزمن. وبصيص الأمل الذي نراه الآن في المنطقة، مع ما يبدو من إحراز بعض التقدم في البحث عن حلول سياسية للصراعات في سورية واليمن، هو، على ما نأمل، أكثر من نتاج جانبي للاتفاق الذي تم التوصل إليه مع إيران، والتفاهم الذي حصل بين الدول الكبرى والإقليمية لحل تلك المسألة البالغة التعقيد.

إن الإرادة والتصميم السياسيين كانا مفيدتين في التوصل إلى حل. ونحن نرى أنه لا بد الآن للدول الكبرى والإقليمية أن تبني على الاتفاق المبرم مع إيران، وأن تجعل منه تغييرا

إنهاء الإفلات من العقاب الذي تعمل إسرائيل من خلاله على زيادة سعر الحفاظ على الوضع الراهن في فلسطين المحتلة. إن إنهاء الفصل العنصري في جنوب أفريقيا لم يتحقق من خلال حياد المجتمع الدولي وعدم فعل أي شيء. بل عوضا عن ذلك، اختار المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات فعالة بزيادة التكاليف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي معارضة السياسات التمييزية وغير العادلة التي تنتهك المعايير الدولية لحقوق الإنسان. إن الحالة في فلسطين المحتلة أسوأ بكثير.

إن المسائل الشائكة جدا التي تتطلب منا القيام بعمل عاجل هي المستوطنات غير الشرعية، والحصار المفروض على غزة، والحاجة إلى توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني المحتل، تماشيا مع القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة. وكما ذكر في التقرير الأخير للمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ (A/HRC/31/73)، فإن الأمر يقتضي توفير الحماية للفلسطينيين من آثار السياسات الإسرائيلية والممارسات المتعلقة بالاحتلال.

طيلة فترة سبع سنوات، ناقش المجلس المسألة من دون تحقيق أي نتيجة. وطيلة سبع سنوات، ما برح المجلس يشهد على العديد من الفظائع. لقد ماطل المجلس لفترة سبع سنوات، مع ما ترتب على ذلك من عواقب وخيمة. خلال هذه السنوات السبع، أريق المزيد من الدماء، وبني المزيد من جدران الكراهية، وتبدد المزيد من الآمال وجُرد مجتمع من إنسانيته.

إننا نتكلم اليوم لنريح ضميرنا - فليس من الصواب التقاعس عن القيام بعمل. ليس لدينا أي خصومة إزاء إسرائيل، أو الدولة اليهودية أو إزاء حقها في الوجود. ولم تكن لدينا خصومة معها قط. إننا ندعو من أجل إسرائيل لكي ترتقي إلى وصية حُب الجار، ووقف الفظائع. على الرغم من ذلك، لم يبقَ أمامنا أي خيار سوى أن نحض المجلس على أن

حقيقا في قواعد اللعبة. وينبغي للدول الإقليمية على وجه الخصوص أن تضع التنافس في ما بينها جانبا، وتتوقف عن تأجيج الصراعات في المنطقة، وتأخذ التنبيه بوجود الإرهاب على عتبة دارها في الحسبان. علاوة على ذلك، نعتقد أنه يتحتم على القوى العالمية والإقليمية أن تتقاسم المسؤوليات وتستخدم نفوذها لحل الصراعات القائمة في الشرق الأوسط، التي تشكل مصدرا رئيسيا للاحتكاكات الدولية والمعاناة البشرية على نطاق لا يُحتمل، وإهانة لأي معايير أخلاقية.

وما برح الشرق الأوسط أرضا خصبة للإرهاب. وفي المناقشة المفتوحة التي جرت الأسبوع الماضي (انظر S/PV.7670)

بشأن الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية، تمّ تكرار الكلام عن توافق في الآراء على أن الإرهاب والتطرف العنيف هما تهديدان عالميان يتجاوزان الثقافات والحدود الجغرافية. وبغية التصدي بفعالية لهذا الخطر المتزايد، يجب أن نبنى أعمالنا على القيم المشتركة المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي. والمؤسف أن هذه المبادئ الأساسية تتعرض للانتهاك مرة تلو الأخرى، مما يؤدي إلى الإخفاق في بناء نظام عالمي يقوم على أساس سيادة القانون، والتعايش السلمي بين الأمم والشعوب.

وهذا الوضع يعيق القدرة على التصدي بفعالية لدوافع التطرف العنيف هذه، نظرا للافتقار إلى المشاركة الاستباقية والعدالة مع المجتمعات الرئيسية، والتركيز على منع نشوب الصراعات، وتسوية المظالم التي طال أمدها في حالات الصراع. وأحد هذه الصراعات الطويل الأمد، أي المثال الذي يؤسف له على العجز المشترك للمجتمع الدولي عن إيجاد حل عادل ودائم له، هو الصراع في فلسطين.

إن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني أصبح المسألة الأشد إيلاما وإثارة للخلاف منذ بدا أن آفاق التوصل إلى حل

ومع ذلك، الواقع هو أن إسرائيل هي السلطة القائمة بالاحتلال، والأساليب التي تمارسها تقوّض باستمرار إمكانية الحل القائم على وجود دولتين، وفقا لتوافق آراء المجتمع الدولي، باعتبار هذا السبيل هو أكثر السبل الواقعية والمناسبة للتوصل إلى حل دائم وعادل للصراع. والطريقة غير المعقولة التي تتعامل بها قوات الدفاع الإسرائيلية مع الفلسطينيين، بما في ذلك أعمال الاعتقال والاحتجاز التعسفية، واستهداف البنية التحتية الاجتماعية للمدنيين، وإجراءات العقاب الجماعي من خلال هدم المنازل، وتشريد الأسر الفلسطينية وتفجيرها، والأشد ضررا من ذلك كله استمرار التوسع الاستيطاني، هي دلالات واضحة على رغبة ممنهجة في عدم تيسير العودة إلى المفاوضات وحل الصراع على أساس وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمان.

والتقرير الذي أصدره مؤخرا مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط يؤكد أن هدم المنازل الفلسطينية والهياكل المعيشية زاد أكثر من الضعف خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وأن أعمال الهدم بحلول منتصف نيسان/أبريل تجاوزت أصلا إجمالي أعمال الهدم في السنة السابقة. وقد أكد أعضاء مجلس الأمن في مناسبات عديدة على عدم

الراهنة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحتم على الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، إظهار وحدة الهدف والعمل وفقا لذلك. إن علينا مسؤولية جماعية عن بذل جميع الجهود للتأكد من تطبيق السياسات التي تحبذ استئناف المفاوضات، وتؤدي بالإسرائيليين والفلسطينيين إلى إحراز نتائج ملموسة، والاتفاق على الحل القائم على دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمان.

**السيد رايكروفت** (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشرك الآخرين توجيه الشكر إلى الأمين العام على إحاطته الإعلامية. ونظرا للإثارة التي أحاطت في الأسبوع الماضي بجلسات الاستماع للمرشحين لمنصب الأمين العام المقبل، فإن من دواعي سرورنا استمرار عمل الأمين العام الحالي معنا بشكل وثيق للغاية لعدة أشهر مقبلة.

وإذا نظرنا إلى الجلسات التي جرت في الأسبوع الماضي، كان من المشجع سماع إعلان المرشحين التسعة جميعا التزامهم بتحقيق الحل القائم على وجود دولتين، مما يؤكد رأيهم الموحد بشأن هذه المسألة. ولا تزال أعمال العنف مستمرة في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. وخطر حدوث تدهور مفاجئ أمر وارد للغاية. ولا تزال الأسباب الرئيسية لأعمال العنف، المتمثلة في التحريض وآثار الاحتلال، قائمة. وستواصل المملكة المتحدة إدانة جميع أعمال العنف والإرهاب بشدة. ويجب على كلا الجانبين بذل كل ما في وسعهما لتهدئة الوضع. وهذا أمر مهم لا سيما خلال عيد الفصح، حيث أظهرت أحداث الماضي القريب مدى السرعة التي يمكن أن تتصاعد وتنتشر بها الاشتباكات في الأماكن المقدسة في القدس.

وثمة طريق للخروج. إن علينا جميعا أن نعمل لزيادة تحسين الحالة الميدانية واستعادة الأمل في استمرار إمكانية التوصل إلى حل الدولتين. ودون ذلك، لا مفر من استمرار النزاع والمعاناة. وأولا وقبل كل شيء، يجب أن يأتي التقدم من الطرفين نفسيهما. لقد سمعنا في مناسبات عديدة أنهما ملتزمان

مشروعية النشاط والتوسع الاستيطاني، مع الموافقة على أن ذلك يشكل العامل الوحيد الأشد ضررا على إنشاء دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء. وعلى الرغم من هذه الأحكام، هناك بعض أعضاء مجلس الأمن الفاعلين، رغم إعرابهم عن إدانة هذه الممارسات، لا يمارسون ما لديهم من نفوذ على إسرائيل لوقف التوسع الاستيطاني، الذي يشكل انتهاكا صارخا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي.

ومنذ انضمامنا إلى مجلس الأمن في عام ٢٠١٥، كان هناك عدد من المبادرات، ألا وهي، تنشيط المجموعة الرباعية للشرق الأوسط، ومقترحات لمعالجة هذه المسألة، بما في ذلك إجراء مشاورات مع كلا الجانبين، وإنشاء فريق الدعم الدولي، والمبادرة الفرنسية بعقد مؤتمر دولي لاستئناف المحادثات، والنظر في خيار توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، والبحث عن الوسائل القانونية والدبلوماسية والاقتصادية التي تجعل استمرار إسرائيل في سياساتها الاستيطانية غير القانونية أمرا مكلفا جدا لها. بيد أن أيًا من هذه المقترحات لم يلق قبولا ولم تجر متابعتها.

وهذا الافتقار إلى اتخاذ إجراءات مباشرة وموحدة بصورة منهجية من جانب المجتمع الدولي ومجلس الأمن يؤدي إلى التهميش المتعمد لهذه المسألة، ويواصل التقليل من احتمالات التوصل إلى حل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. ونحن ندعو مجلس الأمن إلى التمسك بالقانون الدولي، والوفاء بواجباته تجاه النهوض بحل للصراع، ومساعدة الشعب الفلسطيني في نهاية المطاف على نيل الحرية، والحقوق، والعدالة التي يُحرم منها ظلما، وتحقيق السلام والأمن والتعايش الإسرائيلي - الفلسطيني.

وفي الختام، سوف نواصل الإصرار على ضرورة التوصل إلى توافق في الآراء، والعمل بحزم من أجل انتهاج سياسات واضحة ومستدامة لحل هذا الصراع الذي طال أمده. والحالة

فيما يخص المبادرة الفرنسية. ويمكن للجهود الدولية المنسقة بعناية على مدى الأشهر القادمة أن تساعد في بناء توافق آراء بشأن التهديدات الرئيسية التي تحدد مجل الدولتين وتشجيع العمل على معالجتها واستعادة أفق سياسي حقيقي.

وأود الآن أن أنتقل بإيجاز إلى سورية. لقد رحبنا الأسبوع الماضي بالإحاطة الإعلامية التي قدمها المبعوث الخاص للأمين العام، فضلا عن استئنافه المفاوضات غير المباشرة بين الحكومة السورية ولجنة المعارضة التفاوضية الرفيعة المستوى في جنيف. ونأمل أن تتمكن من بناء أساس لمفاوضات مباشرة بما يتماشى مع إطار بيان جنيف (S/2012/522، المرفق) والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ومع ذلك، لا يزال يساورنا قلق إزاء التقارير الواردة عن استمرار الانتهاكات لوقف الأعمال العدائية. ويبدو أن هجمات النظام تهدف إلى تطويق حلب. ولا تؤدي عرقلة للمساعدات الإنسانية، وخاصة في داريا وغيرها من مناطق ريف دمشق، إلا إلى تفاقم المعاناة. وعدم الاتفاق على آليات الإفراج عن الأشخاص المحتجزين تعسفا لا يؤدي إلا إلى إطالة أمد الأهوال التي يكابدها عدد كبير جد من الناس، كما سمع البعض منا خلال حدث قوي يوم الخميس الماضي. وطالبا، عندما اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٢٦٨ (٢٠١٦)، بأن تفي الأطراف بالتزامها المتعلق بوقف الأعمال العدائية، بما في ذلك من خلال تسريع إيصال المساعدات الإنسانية واتخاذ تدابير لبناء الثقة. وكان من المفترض أن تؤدي هذه الخطوات لدفع العملية السياسية. ولن يؤدي عدم تطبيق تلك النقاط إلا إلى تقويض تلك العملية وإلى تآكل ثقة الشعب السوري.

وأود أن أختتم كلمتي بتوجيه دعوة للجهات التي لها نفوذ على الأطراف، وخصوصا على الحكومة السورية. فعلى ألا ندع النظام يشك في ضرورة تنفيذه لالتزاماته وإظهاره لضبط النفس ومشاركته بصدق في العملية السياسية. وإلى أن نرى إحراز تقدم بشأن هذه النقاط، من المناسب تلقي المجلس

بمحل الدولتين، ولكن في كثير من الأحيان لم يُقابل هذا الالتزام بعمل ملموس. ويجب على إسرائيل الرجوع عن سياستها الاستيطانية المدمرة ووقف هدم الممتلكات الفلسطينية. ولا تزال الزيادة الحادة في عمليات الهدم خلال هذا العام تسبب في معاناة رهيبية. وجنبا إلى جنب مع التوسع المستمر في المستوطنات غير الشرعية وسياسة ضم الأراضي، يجري تفويض الجدوى المادية لحل الدولتين، كما ذكرنا بذلك الأمين العام اليوم. وإذا كانت الحكومة الإسرائيلية ملتزمة حقا بمحل الدولتين، فيجب عليها الرجوع عن سياستها.

ويجب على الفلسطينيين أيضا اتخاذ الخطوات اللازمة لإعادة توحيد الضفة الغربية وقطاع غزة. ويضر استمرار الانقسام بين المنطقتين بشكل خطير بفرص السلام. والتقارير المتعلقة بعمليات التحويل الواسعة النطاق لمواد إعادة الإعمار إلى حماس مثيرة للقلق، وتقرير اليوم المتعلق بحفر نفق من غزة إلى إسرائيل مقلق للغاية. ونأمل أن يجري حل مسألة تعليق عمل آلية إعادة إعمار غزة قريبا لإتاحة الدخول الآمن لمواد البناء التي تشتد الحاجة إليها. ويجب على الطرفين العمل لتحسين الأوضاع على أرض الواقع واتخاذ خطوات وفقا للاتفاقات السابقة لجعل حل الدولتين أقرب للتحقيق. وسنستمر في دعم هذه العملية، ونتطلع إلى الإسهام في تحقيق المزيد من التقدم خلال اجتماع لجنة الاتصال المخصصة للأراضي المحتلة في بروكسل. واستمرار تطوير الاقتصاد الفلسطيني والمؤسسات الفلسطينية أمر حيوي.

وبينما تبدو العودة إلى مفاوضات حقيقية أمرا صعبا في الوقت الحاضر، يتعين على المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، القيام بما في وسعه للحفاظ على مقومات الاستمرارية لحل الدولتين وإعادة الطرفين إلى موقف يُمكن من تحقيق تقدم سياسي. والمملكة المتحدة، مستعدة أكثر من أي وقت مضى لدعم هذا الجهد. وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا نتطلع إلى تقرير المجموعة الرباعية ونرحب بمعرفة مزيد من التفاصيل

واليمن وليبيا، خلال الآونة الأخيرة بصيص أمل في إمكانية وضع حد للصراعات في كل من تلك البلدان بشكل دائم.

ففي سورية، أدى وقف الأعمال العدائية الذي بدأ في أواخر شهر شباط/فبراير إلى تهيئة الظروف اللازمة لتسهيل وصول المساعدات الإنسانية فوراً إلى المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها، وهو تحسن يفضي إلى إنجاح العملية السياسية. وبدأت جولة جديدة من المحادثات بين الأطراف السورية للتو في جنيف. ونحن نقدر كثيراً الجهود الدؤوبة التي يبذلها السيد ستافان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام، وفريقه. وتقدم اليابان مساعدات إلى سورية لتوفير الغذاء وتحسين ظروف المعيشة، وتوفير التدريب المهني. وفي هذا الصدد، يسرني أن أعلن أن اليابان قررت تقديم مساعدة بمبلغ إضافي قيمته ١١ مليون دولار على سبيل الهبة لإعادة تأهيل ثلاث مرافق لتوليد الكهرباء في سورية من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد تبودلت مذكرات بهذا الشأن يوم الجمعة الماضي هنا في نيويورك مع السيدة سيما بوجت، مديرة البرنامج المساعدة. ولا تزال المولدات الكهربائية التي قدمتها اليابان إلى سورية في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، من خلال صندوقنا الإنمائي، تولد أكثر من ٥٦ في المائة من مجمل إمدادات الكهرباء في سورية. وأعتقد أن المشروع سيساعد على تعزيز صمود المجتمع السوري، وبالتالي يتيح الظروف المواتية لجعل أبناء الشعب السوري يرغبون في البقاء في بلدهم.

وفيما يتعلق باليمن، ترحب اليابان بتوقف العمليات القتالية في جميع أنحاء البلاد الساري منذ ١٠ نيسان/أبريل. ومع ذلك، فقد تلقينا أخباراً مؤسفة بأن محادثات السلام المقرر عقدها في الكويت، بتيسير من المبعوث الخاص لإسماعيل ولد الشيخ أحمد، لم تبدأ بعد. ونحث كل الأطراف اليمنية على المشاركة في محادثات السلام في أقرب وقت ممكن.

وبوصفنا رئيساً للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)، لطالما أكدنا على أن الجزاءات تهدف

معلومات مستكملة بانتظام من الأمين العام ومبعوثه الخاص في محفل عام. ويجب التشهير بجميع أولئك الذين يتحدّون أو يعرفلون السلام. وينبغي ألا يتوفر لهم مكان للاختباء.

السيد يوشिकाوا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة اليوم.

وقبل أن أتناول موضوع اليوم، بالنيابة عن شعب وحكومة اليابان، أود أن أعرب عن امتناني الصادق لرسائل الأمين العام وقادة العديد من الدول الأعضاء، بما في ذلك عدد من زملائي هنا في المجلس، التي يعبرون من خلالها عن تعاطفهم وتضامنهم مع الشعب الياباني في أعقاب الزلازل الكبرى التي ضربت منطقة كوماموتو في غرب اليابان. وقد أودت بحياة أكثر من ٤٠ شخصاً وأدت إلى إصابة أكثر من ١٠٠٠٠ آخرين بينما يعيش حالياً أكثر من ١٠٠٠٠ شخص في حالة من القلق في مراكز إيواء. وتعمل قواتنا للدفاع عن النفس وإدارات الشرطة والإطفاء والوحدات الطبية على مدار الساعة. ونحن ممتنون لعروض المساعدة التي قدمتها العديد من البلدان والمنظمات. وفي ١٦ نيسان/أبريل، ضرب زلزال كبير أيضاً إكوادور. وبالنيابة عن شعب وحكومة اليابان، أود أن أعرب عن تضامننا مع شعب إكوادور.

وحرصاً على الوقت، سأقتصر على النقاط البارزة في بياني، وسأقوم بتعميم النص الكامل لاحقاً.

تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا انتشار الصراعات والاضطراب الاجتماعي والتطرف المصحوب بالعنف. وقد استمعت، منذ كانون الثاني/يناير عندما انضمت اليابان إلى مجلس الأمن، للعديد من التقارير حول الأوضاع الإنسانية المأساوية. ويجب علينا تناول أفضل السبل التي يمكننا بها أن نسهم بشكل ملموس في صون السلم والأمن الدوليين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ورأينا، في سورية



للمجلس أن ما سنسمعه ونقوله اليوم لن يختلف كثيراً عما سمعناه وأكدنا عليه خلال عشرات السنين الماضية.

إن حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف معروفة وموثقة في هذه المنظمة، بجهازها الرئيسيين، الجمعية العامة ومجلس الأمن، وبالاتفاقيات الدولية المودعة لدى الأمم المتحدة. وتوثيق تلك الحقوق وإقرار المجتمع الدولي لها كقانون دولي لم يكن يستهدف التنظير أو تسكين الألم الفلسطيني من خلال عبارات الإدانة للاحتلال وممارساته، بل كان الغرض منه، ولا يزال، اتخاذ الإجراءات اللازمة على أساسه لإنهاء الاحتلال وجميع مظاهره، بما يحفظ الأمن والسلم الدوليين، وبما يتفق مع الضمير الإنساني، الذي يبدو وكأنه يعض الطرف عن الفلسطينيين بالذات وعن حقهم في إقامة دولتهم المستقلة على أساس حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف.

إن تفاهم ممارسات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية - من استيطان واستيلاء على الأراضي وهدم المنازل وتهجير خارج الخط الأخضر، بما في ذلك في القدس الشريف - ما هو إلا نتيجة طبيعية لتخاذل المجتمع الدولي عن العمل على تنفيذ القانون والدفاع عن حل الدولتين. وسمحوا لي أن أستعرض نبذة بسيطة للأسس القانونية التي وضعها المجتمع الدولي، بما في ذلك هذا المجلس، لحل قضية الشرق الأوسط، وهي الأسس والقرارات التي ما زلنا في انتظار تنفيذها، والتي اعتقد البعض في قدرتهم على إلهاء الدول العربية والمجتمع الدولي عنها. وسأقرأ، على سبيل المثال، وباللغة الإنكليزية نص الفقرات ٥ و ٦ و ٧ من منطوق القرار ٤٦٥ (١٩٨٠)، الذي اتخذته المجلس بالإجماع.

(تكلم بالإنكليزية)

”يقرر أن جميع التدابير التي اتخذتها إسرائيل لتغيير المعالم المادية والتركيب السكاني والهيكل المؤسسي في

إلى دعم التوصل إلى حل سياسي. وبالتالي، فإن استئناف المحادثات المباشرة هو خطوة إلى الأمام طال انتظارها. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، قدمت اليابان منحاً بقيمة ٨٥ مليون دولار كمساعدة لليمن. ويشمل أحد المشاريع تقديم المساعدة في عملية صياغة الدستور. وأعتقد أنه بمجرد التوصل إلى اتفاق من خلال محادثات السلام الخاصة باليمن، سيستمر برنامج إنفاق المساعدات، وسوف يتسنى للأطراف التوصل إلى صياغة الدستور في وقت مبكر.

وبالرغم من بعض البوادر المشجعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لم يطرأ أي تغيير إيجابي يذكر في عملية السلام في الشرق الأوسط منذ المناقشة المفتوحة السابقة في كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.7610). ومع تعثر محادثات السلام، ينتشر اليأس والعنف. وكما أشار الأمين العام، بان كي - مون، اليوم، فإن الأنشطة الاستيطانية، غير المشروعة بموجب القانون الدولي، تتناقض بصورة مباشرة مع الهدف المتوخى من حل الدولتين. ونكرر أنه ما من عمل يبرر العنف، وندعو القادة للتهدئة بالعنف دون استثناء. وستواصل اليابان تقديم المساعدة الاقتصادية لفلسطين انطلاقاً من إيماننا الراسخ بأن الاقتصاد المستدام يدعم قابلية حل الدولتين للبقاء. كما أننا مستعدون للمشاركة في مبادرات يمكن أن تفضي إلى إحلال السلام بين إسرائيل وفلسطين، بما فيها تلك التي طرحتها حكومة فرنسا.

سأحتتم بياني بالإشادة بالجهود الدؤوبة للمبعوثين الخاصين وممثلي الأمين العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والإعجاب عن أمني في أن تتيح لنا الإرادة السياسية القوية من جانب المجتمع الدولي أن نشهد تطورات أكثر إيجابية في تلك المنطقة خلال المناقشة المقبلة بشأن هذا البند من جدول الأعمال في تموز/يوليه، إذ تشرف اليابان برئاسة المجلس.

السيد أبو العطا (مصر): يجتمع مجلس الأمن اليوم ليناقد ويستمع إلى المواقف والآراء بشأن القضية الفلسطينية. وأؤكد

المحتلة، بما في ذلك الجولان السوري. ويخطئ من يظن أن بمقدوره استغلال الأزمة السورية لتشتيت المجتمع الدولي عن حق السوريين في استرجاع أراضيهم. وتؤكد مصر مجدداً أن إسرائيل ملزمة بموجب تلك القرارات بالانسحاب من الأراضي السورية المحتلة في الجولان.

وبالرغم من الحقوق الواضحة، وتقاعس إسرائيل عن تنفيذ التزاماتها، والظلم المستمر الذي يعاني منه الشعب الفلسطيني واستمرار احتلال الأراضي العربية، بما في ذلك الجولان، قررت الدول العربية تأكيد حسن نواياها وخرجت في عام ٢٠٠٢ بمبادرة تاريخية، هي المبادرة العربية للسلام، مؤكدة حق إسرائيل في الوجود الآمن في المنطقة وحق الشعب الإسرائيلي في إقامة علاقات طبيعية مع شعوب دول الحوار فور إنهاء الاحتلال. إلا أن إسرائيل قد تجاهلت تلك المبادرة متمردة خلال السنوات الماضية. وسؤالي هنا: هل تفضل الحكومة الإسرائيلية الإبقاء على الاحتلال والاستمرار في تحدي الشرعية الدولية، برعاية وتواطؤ قوى دولية، على فرصة تاريخية ما زالت قائمة تمكنها من إقامة علاقات طبيعية مع دول المنطقة، وتمكن شعبها من العيش في استقرار وسلام دائمين؟

إننا لا نطلب من أحد الإعراب عن تعاطف أو حتى إدانة، ولا نسعى لمزيد من المسكنات المؤقتة التي استنفدت أغراضها وتلاشى تأثيرها مع الزمن. فالوجع والإحباط الفلسطيني يتزايد. إن ما نريده من مجلس الأمن هو كشف حساب ومراجعة سابقة والتوقف في تلك المرحلة الدقيقة والفاصلة التي يمر بها حل الدولتين من أجل إنقاذ ذلك الحل قبل فوات الأوان، من خلال المقارنة بين ما كان يجب أن تكون عليه الأوضاع في حالة تنفيذ قرارات مجلس الأمن واتفاق أوسلو، وبين الوضع الحالي. إن ما نريده ببساطة وبضمير راسخ هو أن يضطلع المجلس بالتزاماته بحفظ السلم والأمن الدوليين، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وفقاً لمحددات الشرعية الدولية التي لن تزول.

الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، أو أي جزء منها، ليس لها أي مستند قانوني، وأن سياسة إسرائيل وأعمالها لتوطين قسم من سكانها ومن المهاجرين الجدد في هذه الأراضي تشكل خرقاً فاضحاً لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، كما تشكل عقبة جدية أمام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط؛

”يشجب بشدة استمرار إسرائيل وتصميمها على متابعة هذه السياسات والممارسات، ويدعو حكومتها وشعبها إلى وقف هذه الإجراءات وتفكيك المستوطنات القائمة. كما يدعوها، بصورة خاصة إلى التوقف فوراً عن إنشاء المستوطنات وبنائها والتخطيط لها في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس؛

”يدعو الدول كافة إلى عدم تقديم أية مساعدات إلى إسرائيل يمكن استعمالها خصوصاً فيما يتعلق بالمستوطنات في الأراضي المحتلة“.

(تكلم بالعربية)

إن ما قرأته ليس موقفاً يخص مصر أو الدول العربية وحدها، إنما هو موقف يرقى إلى مستوى القانون الدولي، وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة، أكده هذا المجلس في أكثر من قرار، و ينتظر التنفيذ. وهو موقف واضح وملزم لا يحمّل اللبس بعدم قانونية الاستيطان، بما في ذلك القدس الشريف، يطالب فيه مجلس الأمن إسرائيل بتفكيك المستوطنات، ويطالب الدول بعدم تقديم مساعدات لإسرائيل في هذا الإطار، ويؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أحقية الشعب الفلسطيني في الحماية وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب. وينطبق القرار ٤٦٥ (١٩٨٠) وغيره، لا سيما القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، على جميع الأراضي العربية

الأبرياء، تلك بعض التحديات التي لا تزال منطقة الشرق الأوسط تواجهها.

فيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط، تود أوروغواي أن تؤكد مجدداً دعمها الكامل لحق إسرائيل وفلسطين في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها وفي إطار تعاون متجدد، دون أي تهديدات أو أعمال من شأنها أن تقوض السلام، بما في ذلك أعمال الإرهاب، على وجه الخصوص. وأوروغواي تكرر دعمها الكامل لحل الدولتين، انطلاقاً من اقتناع راسخ بأن ذلك هو الخيار الوحيد الذي يسمح بتعايش إسرائيل وفلسطين على أساس سلمي.

إننا نشدد على ضرورة أن يكثف المجتمع الدولي جهوده لتشجيع الأطراف على العودة إلى طاولة المفاوضات بغية التوصل إلى حل تفاوضي سلمي وعادل ودائم يتماشى مع القانون الدولي، ويراعي مصالح جميع أطراف النزاع واحتياجاتها على النحو الواجب. وندعوها إلى الامتناع عن اتخاذ قرارات أحادية من شأنها عرقلة الحوار. وفي هذا الصدد، نرى أن سياسة الاستيطان لا يمكن أن تستمر وأن المستوطنات في الضفة الغربية غير قانونية.

كما أن أوروغواي تدين بقوة حوادث الطعن والاعتداءات الوحشية الأخرى التي تستهدف المواطنين الإسرائيليين، فضلاً عن التحريض على تلك الأفعال المقيتة وتمجيدها. ونود أن نؤكد مجدداً على أهمية التعاون الدولي. فهذا التعاون ضروري للإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني. كما أن تعزيز وإنشاء المؤسسات الوطنية والبنية التحتية الأساسية، حيثما كان ذلك ضرورياً، أمر أساسي لضمان بقاء الدولة الفلسطينية، تلك الدولة التي انتهجت مساراً صوب تأكيد وجودها كدولة كاملة السيادة.

وتود أوروغواي أن تسلط الضوء على علاقات الصداقة الوطيدة التي تجمعنا بكل من دولة إسرائيل والدولة الفلسطينية.

ونطلب أن يقوم كل من يرعى ويساند، بل ويبرر تصرفات إسرائيل غير القانونية من أعضاء هذا المجلس أن يراجع نفسه وأن يعمل على تطبيق قواعد القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي يتشدق بها دوماً. الحرية لا تتجزأ، والقانون يجب أن يطبق على الجميع دون تمييز أو استثناء.

ختاماً، اسمحو لي أن أشير إلى ما ذكره الممثل الدائم لإسرائيل في بيانه أمام المجلس منذ دقائق، وإشارته إلى أن مصر والأردن قد وضعا أسلحتهما من أجل تحقيق السلام. وهنا، أود أن أضع كلامه في إطاره الصحيح، مؤكداً أن السلام الذي اختارته مصر كان سلام الأقوياء الذين حققوا نصراً عسكرياً أعاد التوازن إلى معادلة القوة في المنطقة، ولم يكن استسلاماً، خاصة وأن القضية المركزية التي قامت من أجلها الحروب بين البلدين ظلت دون حل إلى الآن. لقد اختارت مصر طريق السلام نحو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية بالكامل.

**السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية):**  
أوروغواي تشجب وتدين الهجوم الإرهابي الذي وقع قبل بضع دقائق واستهدف حافلة في القدس. وأوروغواي تشجب وتدين كل وأي هجوم إرهابي. وفي الأسبوع الماضي، قلنا إن الإرهاب يمكن أن يوصف حقاً بأنه عمل جبان؛ وهذا هو الوصف الملائم الوحيد له.

بداية، أود أن أستهل بياني بتوجيه الشكر للأمين العام بصورة خاصة على حضوره وإحاطته الإعلامية التي قدمها لمجلس الأمن، وأشار فيها إلى العناصر والمواقف المختلفة التي تتشاطرها أوروغواي. فتعثر عملية السلام بين إسرائيل وفلسطين، وأحداث الأشهر الأخيرة في سورية، والوضع في اليمن، والتأثير المستمر لأنشطة الجماعات الإرهابية في المنطقة، وعلى وجه الخصوص، مقتل ومعاونة الآلاف من الضحايا

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لتأكيد استعداد أوروغواي للإسهام في أي مبادرة من شأنها أن تؤدي إلى اختتام ناجح لعملية السلام ودعم المبادرات من هذا القبيل. وقد أحطنا علماً بما ورد في البيان الذي أدلى به وزير خارجية نيوزيلندا، السيد موراي ماكولي، ونود أن نعرب له عن استعدادنا للعمل معه. وفيما يتعلق بالوضع في سورية، نعتقد أن الجهود المبذولة

لإيجاد حل سياسي للتراع قد بلغت مرحلة حاسمة. وفي هذا السياق، نود أن نكرر دعمنا الكامل للمبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد ستيفان دي ميستورا، وفريق معاونيه. فهم يضطلعون بعمل مهم ويجرون تقدماً لا بأس به في الترتيب لمحادثات مباشرة بين الطرفين، وبالتالي إحراز تقدم على طريق التوصل إلى حل سياسي للتراع، على النحو الوارد في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

إن توقف الأعمال العدائية في سورية، المستمر منذ ٢٧ شباط/فبراير، قد أتاح لنا فرصة للحد من العنف بدرجة كبيرة، وتحسين وصول المساعدات الإنسانية وهيئة مناخ أفضل للمفاوضات في جنيف. وعلى الرغم من هشاشة الوضع الحالي وحدوث بعض الانتكاسات في الأيام الأخيرة، نعتقد أن هذا هو أفضل مسار عمل قد يفضي في نهاية المطاف إلى إنهاء الحرب الطويلة والدامية في ذلك البلد. وإزاء الأوضاع الإنسانية المأساوية في سورية، تود أوروغواي التأكيد على ضرورة مواصلة الجهود لكفالة وصول المساعدة الإنسانية إلى من تشتد حاجتهم إليها. ونود أن نكرر مناشدتنا للحكومة السورية لمنح الوكالات الإنسانية التصاريح اللازمة، دون إبطاء، لضمان استمرارها في إرسال شحناتها ومواصلة عملها الحيوي الأهمية.

وأوروغواي تود التشديد على عدم شرعية استخدام التجويع كوسيلة للحرب وعدم جواز ذلك وعدم قبوله أخلاقياً. تلك الممارسات تشكل جرائم حرب، ويجب مساءلة كل من يرتكب تلك الجرائم. ونحن نستنكر أيضاً

وأود أن أكرر اقتناع أوروغواي أنه من خلال الدبلوماسية والحوار والالتزام الصارم بالقانون الدولي، يمكننا وضع الأسس التي من شأنها أن تفضي إلى تحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط. السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يرحب وفدي بمبادرة الرئاسة الصينية لعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وقد عرض الأمين العام الوضع السياسي والأمني في المنطقة في إحاطته

وبالمثل، فإن السياسة المرفوضة التي تشمل إحداث تغييرات جغرافية وديمقراطية وثقافية لمدينة القدس تهدد بتحويل الأزمة السياسية إلى نزاع ديني قد تترتب عنه عواقب وخيمة على المنطقة بأسرها وما حولها. وبالإضافة إلى كونها انتهاكات للقانون الدولي، فإن زيادة الأنشطة الاستيطانية تشكل تهديدا لحل الدولتين الذي كررت الدولة الإسرائيلية التزامها به.

ولا يسع المرء تجاهل حالة الاقتصاد الفلسطيني المثيرة للقلق، وخاصة في غزة. وبالإضافة إلى كونه كارثة إنسانية غير مقبولة، فإن الحصار المفروض على قطاع غزة يشكل تهديدا محتملا لأمن إسرائيل، نظرا لأنه يزيد الخطر الحقيقي المتمثل في استغلال القضية الفلسطينية أو إساءة استخدامها بواسطة الجهات الفاعلة الأخرى، مثل الدولة الإسلامية، بكل ما ينطوي عليه ذلك من عواقب وخيمة محتملة. وفي ذلك الصدد، ندعو الحكومة الإسرائيلية إلى اتخاذ التدابير اللازمة، وخاصة في الميدان الاقتصادي بغية تخفيف معاناة السكان المتضررين.

ويصل معدل الالتحاق بالمدارس في فلسطين ما يقرب من ٩٩ في المائة، وهو من أعلى المعدلات في العالم، في حين تم غرس التوازن الجنساني عميقا في النظام التعليمي وبفضل الجهود المحمودة التي تبذلها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. مع ذلك، وحيث بلغ معدل البطالة ما يزيد على ٤٠ في المائة بين الخريجين، فإنه يسهل علينا فهم الشعور باليأس الذي يدفع الأشخاص، ولا سيما الشباب. وبالإضافة إلى ذلك فإن تأثير الأزمة السورية على اللاجئين الفلسطينيين، ولا سيما الأطفال، أمر باعث على القلق. وتجدر الإشارة إلى الإغلاق القسري لنسبة ٤٢ في المائة من إجمالي ١١٨ مدرسة تديرها الأونروا في سورية ويدرس فيها ٣٠٠ ٧٦ طالب. وإجمالا فقد عانى ما لا يقل عن ٤٦٠ ٠٠٠ فلسطيني على نحو مباشر من آثار الحرب في سورية.

الإعلامية، وأود أن أشكره على ذلك. والوضع في تلك المنطقة يبرر مناقشة مجلس الأمن لهذا البند بشكل منتظم.

في البداية، وباسم حكومة وشعب السنغال، أعرب عن تعازينا وتضامننا مع شعبي اليابان وإكوادور، اللذين تضررا بشدة جراء الزلازل الأخيرة.

وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، أود أن أذكر بأن السنغال تدين جميع أعمال العنف أيا كان مصدرها.

وتأتي جلستنا صباح اليوم مرة أخرى في وقت يتسم باستمرار النشاط الاستيطاني وتفاقم العنف وغياب الأفق السياسي في أراضي فلسطين المحتلة. ولا شك أن الجمود في العملية السياسية يمثل الأساس لتصاعد العنف على كلا الجانبين وما أسفر عنه من إصابات، خصوصا على الجانب الفلسطيني. فمنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ أدى تصاعد العنف إلى قتل أكثر من ٢٠٠ فلسطيني، بمن في ذلك ٤٨ طفلا و ٣٠ إسرائيليًا، ناهيك عن الآلاف من الجرحى. ويجدر التذكير بأن استخدام القوة بصورة منتظمة وغير متناسبة ليس حلا للأزمة، لا سيما في غياب الأفق السياسي.

ويجب علينا أن نشجب التحريض على العنف والكراهية الذي تنخرط فيه بعض الفصائل الفلسطينية. ويجب علينا أيضا أن ندين الأعمال الإرهابية المرفوضة التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون في الضفة الغربية، بما في ذلك في القدس. ومن المرجح أن تؤدي تلك الأفعال إلى تفاقم الانقسامات العميقة بين الشعبين وتقويض آفاق المصالحة وتحقيق السلام المستدام.

وتثير القلق أيضا السياسات العقابية التي تنفذها السلطة القائمة بالاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فمنذ بداية هذا العام، دمرت مئات من المنازل والمباني الفلسطينية التي بُني بعضها بمساعدة شركاء دوليين، في حين تتجاوز أعمال الهدم هذا العام كثيرا ما تم هدمه في عام ٢٠١٥.

وأمل أن يتيح المؤتمر المعني بمسألة القدس، المقرر عقده في يومي ٣ و ٤ أيار/مايو في داكار بشأن مبادرة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بالتعاون مع منظمة التعاون الإسلامي، الفرصة للإسهام في التوصل إلى حلول عملية للمشاكل التي تواجه تلك المدينة التي تمثل رمزا للديانات التوحيدية الثلاث. وأغتنم هذه الفرصة لأجدد دعوتنا إلى جميع الدول الأعضاء في المنظمة إلى المشاركة بنشاط في الاجتماع.

وفيما يتعلق بالحالة في سورية، يناشد وفد بلدي الأطراف في النزاع أن تواصل - بدعم من أصحاب المصلحة ذوي النفوذ، بما في ذلك بلدان المنطقة والفريق الدولي لدعم سورية - التمسك بوقف الأعمال العدائية عملاً بالقرار ٢٢٦٨ (٢٠١٦)، الذي كان بحد ذاته نتيجة للجهود المشتركة لفرقة العمل المعنية بالهدنة في سورية، والتي نشيد بها.

وأود في ذلك الصدد، أن أؤكد مجدداً للسيد ستافان دي ميستورا، الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بسورية، دعمنا الكامل لجهوده الرامية إلى استعادة السلام الدائم في سورية، حيث أدى النزاع سلفاً إلى وفاة ما يزيد على ٢٦٠٠٠٠ شخص و ٤,٦ مليون لاجئ و ١٣,٥ مليون من المشردين داخلياً.

أخيراً، وفيما يتعلق باليمن، فإننا نكرر تأييد السنغال لمبادرات المستشار الخاص المعني باليمن، الرامية إلى تعزيز عملية سياسية ذات مصداقية وتحقيق السلام الدائم في البلد. وناشد الأطراف التمسك بوقف إطلاق النار كي يتسنى تيسير المناقشات المتوقع عقدها في الكويت.

**السيد يلتشينكو** (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة الصينية على عقد هذه المناقشة المفتوحة. ونحن نتفق تماماً مع أهمية إجراء استعراض منتظم للحالة في منطقة الشرق الأوسط من قبل مجلس الأمن.

وريشما تتحقق النتائج المرجوة من الجهود التي بذلتها المجموعة الرباعية مؤخراً، بما في ذلك إصدار التقرير المقبل عن الوضع الراهن، استناداً إلى القرار الذي أُتخذ في الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في ميونيخ في ١٢ شباط/فبراير بهدف التغلب على المأزق الحالي، لا يزال بلدي على استعداد للنظر في أي مبادرة من شأنها أن تؤدي إلى استئناف المفاوضات، بما في ذلك المبادرة التي قدمتها فرنسا بشأن تنظيم مؤتمر دولي معني بالقضية الفلسطينية.

ومن جانبها، تدعو السنغال إلى استئناف المفاوضات بين إسرائيل وفلسطين على أساس عناصر واضحة، وعلى أن يوضع إطار زمني محدد للتوصل إلى حل نهائي يقوم على أساس القانون الدولي والقرارات ذات الصلة. وقد حان الوقت لإقامة دولة فلسطينية داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً، وفقاً لخطة الأمم المتحدة للتقسيم في عام ١٩٤٨. ومن شأن التوصل إلى حل للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس وجود دولتين، وأن تكون القدس الشرقية عاصمة لفلسطين، أن يؤدي إلى تحسين إدارة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية في الشرق الأوسط. وفي الوقت نفسه، ينبغي للمجلس أن يضع الخطط اللازمة للتدابير الوقائية لإنفاذ الوضع الراهن في الأماكن المقدسة في القدس، دون تجاهل مسألة توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني. ويبدو أن العناصر العملية التي حددتها الأمانة العامة استناداً إلى السوابق التاريخية وبناء على طلب من دولة فلسطين، مجدية تماماً ريشما يتم التوصل إلى حل دائم للأزمة وهو ما نتطلع إليه بشغف.

ختاماً، لا بد لي من تجديد نداءنا إلى الجهات الفاعلة السياسية الفلسطينية بأن تنضم إلى اتفاق القاهرة، وأن تلتزم بحسن نية بمفاوضات الدوحة كي تتمكن من العمل على تشكيل حكومة وحدة وطنية تتولى تيسير مهمة إعادة إحياء العملية السياسية مع إسرائيل.

تفاوضية تفضي إلى دولة إسرائيلية ودولة فلسطينية تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن هو الأمر الواقعي الوحيد. بالنسبة للإسرائيليين، سوف يعني حياة خالية من العنف والخوف اليومي من الإرهاب، وبالنسبة للفلسطينيين، سوف يعني، أخيراً، فرصة للعيش بحرية في دولة خاصة بهم.

يبدو أن الجميع يتشاطر رؤية مشتركة مفادها أنه لا يوجد بديل عن عملية السلام. تؤيد أوكرانيا، التي تدعم الجهود التي تبذلها المجموعة الرباعية والبلدان الإقليمية بهدف التوصل إلى تسوية للصراع، استئناف المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية المباشرة في وقت مبكر. نحن نعتقد أن المفاوضات المباشرة بين الطرفين هي أفضل سبيل للتوصل إلى حل سلمي، إذ أنه لا توجد خطوات انفرادية من شأنها أن تحل المشاكل الرئيسية التي تعترض سبيل عملية السلام.

وفي الوقت نفسه، من الواضح تماماً أن مجرد مطالبة الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني باتخاذ إجراءات لا تكفي. سيتوقف النجاح في نهاية المطاف على التزام حقيقي من جانب جميع الأطراف المهتمة. يجب مضاعفة الجهود الدبلوماسية بغية احتواء وتهذئة موجة العنف الأخيرة وإطلاق المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية.

وفي ضوء ذلك، نعتقد أن المبادرة الفرنسية بعقد مؤتمر دولي يهدف إلى إعادة توليد زخم لاستئناف المحادثات تستحق النظر فيها بجدية. وبوسعي أيضاً أن أؤكد للمجلس أن أوكرانيا لا تزال ثابتة في تأييدها لأي جهد لاستعادة الأمل في أن الحل القائم على وجود دولتين يمكن أن يتحقق من خلال المفاوضات.

وإذ أتكلم عن الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط الأوسع نطاقاً، لا يسعنا إلا أن نشدد على أهمية الجهود الجارية لتسوية النزاعات في سورية واليمن. فالأزمة السورية هي على الأرجح أخطر الأزمات الإقليمية وتمثل أحد أكبر التحديات الأمنية التي

وأود أيضاً أن أعرب عن تضامننا مع إكوادور واليابان اللتين عانتا من زلازل كبرى خلال اليومين الماضيين.

وما زالت أوكرانيا تؤيد باستمرار عملية السلام في الشرق الأوسط ومبدأ حل الدولتين الذي تعيش فيه إسرائيل وفلسطين معا في سلام وأمن. وفي ذلك الصدد، فإننا نشعر بالقلق العميق إزاء اندلاع آخر موجة من الهجمات والعنف على نطاق واسع، وهو ما لوحظ منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ وأسفر عن سقوط العديد من الضحايا. ولا ينبغي التغاضي عن ارتفاع عدد القتلى في صفوف المدنيين. فهو بمثابة دليل قاطع على عدم قابلية استمرار الحالة الراهنة. وثمة تذكرة مروعة بذلك تتمثل في الهجوم الذي وقع مؤخراً على حافلة إسرائيلية في القدس، وهو ما ندينه بأقوى العبارات. ومن الواضح أنه لا يمكن تبرير أي عمل إرهابي البتة. ومع ذلك، فإننا نؤمن بإماناً قويا بأنه يجب على جميع الأطراف التحلي بضبط النفس والامتناع عن استخدام القوة بشكل غير متناسب، نظراً لأنه لن يؤدي إلا إلى إثارة العنف وازدياد الخسائر البشرية. وسيكون كل ذلك في مصلحة المتطرفين الساعين إلى تقويض آفاق السلام الهشة.

نحن مقتنعون بأن إقامة دولة فلسطين مستقرة وسلمية وديمقراطية في مصلحة إسرائيل الأمنية في الأجل الطويل. بيد أن عملية التوسع الاستيطاني الجارية وتقنين البؤر الاستيطانية يمكن أن تقوض جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تحقيق تقدم ملموس في عملية السلام. ومن ناحية أخرى، نحن نتفهم تماماً تطلعات شعب إسرائيل للعيش في سلام داخل حدود آمنة. وبالتالي، فإن عجز السلطة الفلسطينية عن منع أعمال العنف التي ترتكب بانتظام ضد المواطنين الإسرائيليين مصدر قلق بالغ.

وأود أن أشدد على اقتناعنا بأن إحراز تقدم ملموس في عملية السلام لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الحلول التوفيقية والتنازلات المتبادلة التي يتم التوصل إليها على طاولة المفاوضات. نحن نعتقد اعتقاداً راسخاً أن التوصل إلى تسوية

التطرف العنيف، أن نبذل جهداً أكبر لحل الأزمة الإنسانية غير المسبوقة التي تتكشف في هذا الجزء من العالم. إن أزمة اللاجئين الأخيرة في أوروبا تذكرة أخرى بحقيقة أنه لا يسعنا أن نغض الطرف عن الحالة الإنسانية المأساوية في سورية وليبيا والعراق واليمن.

ويجدوني الأمل في أن تؤتي الجهود الحثيثة التي يبذلها المجتمع الدولي الأوسع نطاقاً والمجلس ثمارها وأن يجري أخيراً كسر حلقة العنف المفرغة في الشرق الأوسط.

**الرئيس (تكلم بالصينية):** سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين.

في البداية، أود أن أعرب عن تعازينا ومواساتنا لحكومتي وشعبى اليابان وإكوادور. ونحن واثقون من أنهما سيتجاوزان ما يواجههما من صعوبات وسيعيدان بناء بلديهما في أقرب وقت ممكن.

وأشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية، ونحن نقدر الجهود التي تبذلها الأمانة العامة والأمين العام نفسه للنهوض بعملية السلام في الشرق الأوسط.

إن قضية فلسطين هي لب مسألة الشرق الأوسط ويقوم عليها السلام في الشرق الأوسط. من المسؤولية المشتركة للمجتمع الدولي الحفاظ على المصالح المشروعة للشعب الفلسطيني. في الوقت الحاضر، فإن الحالة بين فلسطين وإسرائيل قائمة. الصراعات العنيفة آخذة في التزايد، ووصلت محادثات السلام إلى طريق مسدود وتدهورت الحالة الأمنية واشتدت الكوارث الإنسانية.

ينطوي الصراع بين فلسطين وإسرائيل على خطر التصعيد المستمر، مع تزايد الآثار غير المباشرة أيضاً. إن حلاً شاملاً وعادلاً للقضية الفلسطينية في مصلحة جميع الأطراف. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات سريعة ويركز جهوده على الجوانب التالية.

واجهها العالم في الآونة الأخيرة. ونحن مقتنعون بأن المحطة الأخيرة للعملية السياسية السورية هي إنشاء هيئة حكم انتقالي موثوقة وجامعة وغير طائفية، يعقبها وضع دستور جديد وإجراء انتخابات.

نحن الآن عند منعطف حاسم في الجهود المبذولة للتوصل إلى تسوية طال انتظارها في سورية. إن الجولة الثانية من المحادثات السورية الجارية في جنيف تبعث على الأمل، لكنها في الوقت نفسه تبرز التحديات الماثلة.

أين نحن الآن بعد جولتين من المحادثات؟ للأسف، لم تحدث أي تغييرات عميقة في الحالة. نرى النظام السوري يواصل نهجه التعويقي إزاء كل من الركائز الثلاث لتسوية الأزمة السورية الحالية: وقف الأعمال القتالية والانتقال السياسي وإيصال المساعدات الإنسانية.

وفي اليمن، نشعر بالتفاؤل الحذر والتشجيع إزاء حقيقة أن وقف إطلاق النار بوساطة الأمم المتحدة الذي بدأ في ١٠ نيسان/أبريل قائم، رغم الانتهاكات البسيطة. يهيب هذا بالتأكيد بيئة مواتية للمحادثات في الكويت، التي كان من المقرر أن تبدأ اليوم لكنها تأجلت، كما علمنا للتو مع الأسف.

إن عدم إجراء حوار مجد خلال هذه الجولة من المحادثات يمكن أن تكون له نتائج كارثية. الجماعات الإرهابية، التي تنشط على نحو متزايد في اليمن، هي وحدها المستفيد من هذا. ولذلك نعتقد أنه من المهم أيضاً اغتنام هذه الفرصة لتكثيف الجهود الرامية إلى دحر داعش وتنظيم القاعدة في اليمن.

لا يمكن احتواء تهديد التطرف العنيف الذي يتطور بسرعة ضمن حدود أي منطقة. إنه يستفيد من الصراعات القائمة ويواصل زعزعة استقرار البلدان في جميع أنحاء الشرق الأوسط. يجب أن نعالج الأسباب الجذرية التي أدت إلى ظهور هذا التحدي من الأصل. لذلك يتعين علينا، لمنع زيادة انتشار



خامساً، ينبغي للمجتمع الدولي، من أجل المضي قدماً بعملية السلام، أن يوفر ضمانات حيوية. قام المجتمع الدولي في الآونة الأخيرة بتكثيف جهوده الرامية إلى تسوية القضية الفلسطينية، مع طرح أفكار جديدة وتفكير ابتكاري، بما في ذلك إنشاء فريق دعم دولي، عقد مؤتمر دولي للسلام بشأن القضية الفلسطينية، وحشد قوى السلام في الشرق الأوسط. وينبغي للمجتمع الدولي تعزيز التنسيق، وتحويل الزخم الإيجابي إلى إجراءات ملموسة وبذل كل جهد لتحقيق نتائج واقعية وقابلة للتنفيذ. وينبغي لمجلس الأمن أن يستجيب للمطالب المشروعة للفلسطينيين والدول العربية وينظر بجدية في مشاريع القرارات المتعلقة بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وإنهاء توسيع وبناء المستوطنات. وينبغي أن يتخذ الإجراءات اللازمة لتشجيع استئناف محادثات السلام.

سادساً، ينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده لتحسين الحالة الإنسانية في فلسطين وأن يواصل المضي قدماً في إعادة الإعمار الاقتصادي. وتحت الصين إسرائيل على التعاون مع جهود الإغاثة الدولية بالرفع الكامل للحصار المفروض على قطاع غزة. وينبغي لجميع الأطراف أن تستجيب بإيجابية لخطة معونة الأمم المتحدة لفلسطين وزيادة المساعدات إلى غزة. وينبغي لها الانخراط في التعاون الاقتصادي مع فلسطين حتى يتحسن الوضع الإنساني ومناخ البقاء على أرض الواقع ويتمكن الشعب الفلسطيني من رؤية الأمل.

وما فتئت الصين تؤيد القضية العادلة للشعب الفلسطيني المتمثلة في استعادة حقوقه الوطنية المشروعة وتعمل على تعزيز السلام والمفاوضات. وفي عام ٢٠١٣، قدّم الرئيس شي جين بينغ مقترحاً مؤلفاً من أربع نقاط لتسوية القضية الفلسطينية - الإسرائيلية. وخلال زيارته إلى الشرق الأوسط في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، كرر الرئيس شي أن الصين تؤيد تأييداً راسخاً القضية العادلة للشعب الفلسطيني. وما برح المبعوث الخاص للحكومة الصينية المعني بشؤون الشرق الأوسط يشارك بنشاط في الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والمفاوضات. وفي كل عام،

أولاً، علينا مواصلة المسار السليم: إقامة دولة فلسطين مستقلة والتعايش السلمي بين فلسطين وإسرائيل. إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة، على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، هو الحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني ومفتاح حل قضية فلسطين. يمكن للمصالحة بين الفلسطينيين تيسير إقامة دولة فلسطين.

ثانياً، يجب أن تستمر محادثات السلام، باعتبارها السبيل الوحيد للمضي قدماً. إذا تعطلت، يمكن أن يفاقم ذلك من الخلافات والتحريض على الكراهية والزج بفلسطين وإسرائيل في حلقة مفرغة من العنف المتصاعد الذي سيدفع الجانبين نتيجته ثمناً باهظاً. استخدام القوة ليس حلاً على الإطلاق. كلما بدأت محادثات السلام في وقت أبكر، كلما عاد النفع على شعبي فلسطين وإسرائيل بشكل أسرع. لا يمكن تحقيق السلام والاستقرار بين فلسطين وإسرائيل وفي المنطقة إلا من خلال استئناف المفاوضات في وقت مبكر. هذا الأمر مصلحة أساسية للجانبين.

ثالثاً، لدى تعزيز عملية السلام، يجب أن نتقيد بمبدأ الأرض مقابل السلام والحل القائم على وجود دولتين ومبادرة السلام العربية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. هذه نتائج هامة حققها المجتمع الدولي في أعقاب مفاوضات صعبة وهي بمثابة توجيهات هامة للنهوض بعملية السلام في الشرق الأوسط. وعلى هذا الأساس، ينبغي لجميع الأطراف أن تواصل المسيرة وأن تساعد على تشجيع التوصل إلى حل سياسي.

رابعاً، ينبغي لكل من فلسطين وإسرائيل اتخاذ خطوات محددة للمضي قدماً بعملية السلام. يجب على إسرائيل أن تبرهن أولاً على إخلاصها عن طريق اتخاذ خطوات عملية لوقف أنشطتها الاستيطانية، ووقف هدم الممتلكات الفلسطينية ووقف العنف ضد المدنيين الأبرياء. وينبغي أن ترفع الحصار عن غزة من أجل تهيئة الظروف المواتية لاستئناف المحادثات. وفي الوقت نفسه، ينبغي احترام الشواغل الأمنية المشروعة لدول المنطقة.

رابعاً، ينبغي له تكثيف الكفاح الدولي ضد الإرهاب والتكاتف في مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة وغيرهما من المنظمات الإرهابية المدرجة في قائمة المجلس. وقد عينت الحكومة الصينية السفير شي شياويان بصفته مبعوثاً خاصاً لها للأزمة السورية. وكما هو الحال دائماً، ستقوم الصين بتعزيز العملية السياسية لتسوية المسألة السورية.

وفيما يتعلق بمسألة اليمن، يمثل وقف الأطراف اليمنية للأعمال العدائية على الصعيد الوطني والجولة الجديدة من الحوار السياسي في الكويت عودة إلى المسار السياسي للتشاور والحوار بشأن هذه المسألة. ويحدونا الأمل في أن تحترم الأطراف اليمنية التزامها بالتقيد باتفاق وقف الأعمال العدائية وإبداء إرادة سياسية في الحوار الوطني بمعالجة مسائل من قبيل الصراع العسكري والترتيبات الأمنية واستعادة مؤسسات الدولة، هذا من ناحية، والتركيز على إنشاء نظام سياسي جامع في اليمن وصياغة حل سياسي يتماشى مع الواقع اليمني ويستجيب لشواغل جميع الأطراف من ناحية أخرى. وينبغي لجميع أطراف النزاع التعاون النشط مع الأمم المتحدة في جهود الإغاثة الإنسانية وتوفير الوصول الآمن ودون عوائق إلى مواد الإغاثة الإنسانية بغية تخفيف الحالة الإنسانية على أرض الواقع.

وفيما يتعلق بمسألة ليبيا، أحرزت الأطراف الليبية في الآونة الأخيرة تقدماً هاماً في تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي. وانتقل المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني إلى العاصمة لبدء عمله، ولكن ما زال يتعين حل المشاكل العميقة الجذور في البلد تماماً، في حين أن البيئة الخارجية معقدة جداً. وينبغي بذل جهود لتعزيز التآزر بين جهود ليبيا الداخلية والدعم السياسي الخارجي لزيادة توطيد الحالة الراهنة. وينبغي أن تتمسك ليبيا بعملية سياسية يقودها الليبيون وتكون مفتوحة أمام جميع الأطراف. وينبغي أن تعمل الأطراف بجد لتزج فتيل النزاعات

تقدم الصين المساعدة الاقتصادية للفلسطينيين من خلال الأمم المتحدة أو على الصعيد الثنائي لتحسين رفاه الشعب الفلسطيني. وفي كانون الثاني/يناير الماضي، قررت الصين تقديم مساعدة مجانية قدرها ٥٠ مليون يوان رينمبي إلى فلسطين. والصين مستعدة للانضمام إلى المجتمع الدولي في بذل جهود متواصلة لتعزيز إيجاد حل حقيقي للقضية الإسرائيلية - الفلسطينية. وما فتئت الصين تعمل بنشاط، بوصفها داعماً ثابتاً وميسراً للسلام في الشرق الأوسط، من أجل التوصل إلى تسوية سياسية سلمية للقضايا في سورية واليمن وليبيا، ضمن غيرها من البؤر الساخنة، بغية تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط في وقت مبكر.

وبخصوص المسألة السورية، فإن الاتفاق بين الأطراف بشأن وقف الأعمال العدائية لا يزال صامداً. وقد أحرز بعض التقدم في ميدان الإغاثة الإنسانية وتسيير محادثات السلام في جنيف في المسار الصحيح. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم المبعوث الخاص للأمين العام ستافان دي ميستورا في مساعيه الحميدة وأن يبذل الجهود التالية:

أولاً، ينبغي أن يدعم وكالات الإغاثة التابعة للأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى توسيع نطاق أنشطة الإغاثة الإنسانية. وينبغي للبلدان المعنية تعزيز الاتصال والتنسيق مع الحكومة السورية لتيسير العملية.

ثانياً، ينبغي أن يكفل أن تستمر جميع الأطراف السورية في الالتزام بالاتفاق على وقف الأعمال العدائية من أجل مواصلة تخفيف حدة الحالة.

ثالثاً، ينبغي أن يعزز التقدم المحرز في محادثات السلام في جنيف وأن يشجع الأطراف على اتباع مبدأ الانتقال من السهل إلى الصعب، بدءاً بالمسائل التي يوجد بشأنها توافق في الآراء من أجل التوصل إلى نتيجة في الوقت المناسب وتعزيز بناء الثقة.

**السيدة لوفين** (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي سيدي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق من بعد ظهر هذا اليوم، ولكن أود أن أغتنم هذه الفرصة للإدلاء ببيان بصفتي الوطنية.

وأود أن أبدأ بتشجيع الأطراف اليمنية على المشاركة دون تأخير في محادثات السلام التي تيسرها الأمم المتحدة، والتي من المقرر أن تبدأ اليوم في الكويت. ويؤمل أن تقرنا تلك المحادثات من الحل السياسي في اليمن. وترحب السويد بوقف الأعمال العدائية الساري منذ ١٠ نيسان/أبريل، ونحث جميع الأطراف على احترامه. ولا بدّ من تلبية الاحتياجات الإنسانية الهائلة. والسويد من بين أكبر الجهات المانحة الإنسانية في اليمن، حيث قدمت مساهمات تزيد على ٥٠ مليون دولار منذ بداية النزاع. إن إنجاح المحادثات السورية في جنيف يمثل تحدياً هائلاً، ولكن العالم لا يمكن أن يتحمل الفشل فيها. ولا بدّ من إنهاء خمس سنوات من الحرب المروعة. ويجب تحقيق الانتقال السياسي. ويستحق الشعب السوري العيش في كنف السلام والديمقراطية. ولكي تنجح المحادثات، يجب على جميع الأطراف التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن. وفي حين يبدو أن وقف الأعمال العدائية متماسك على نطاق واسع، يساورني بالغ القلق إزاء التباطؤ في إيصال المساعدات الإنسانية. وأشعر بالهلع على وجه الخصوص إزاء التقارير التي تفيد بمصادرة أدوية ومعدات طبية من قوافل المساعدة الإنسانية، مما يوقع ضحايا من الأبرياء. وهذا أمر غير مقبول على الإطلاق.

وعلاوة على ذلك، تؤيد السويد العمل الذي يقوم به المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد ستافان دي ميستورا، لا سيما من خلال تمويل مشاركة المرأة السورية. وعلاوة على ذلك، تساعد السويد الشعب السوري بثلاث طرق.

أولاً، إننا نزيد التمويل من أجل الصمود من خلال استراتيجيتنا الجديدة المتعلقة بالأزمة السورية والتي تبلغ ميزانيتها ٢٠٠ مليون دولار.

وتحقيق المصالحة الوطنية واعتماد تدابير تتفق مع الإرادة الشعبية والخيار الوطني. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحث الأطراف الليبية على الانضمام للعملية وعلى التنفيذ الكامل للاتفاق السياسي الليبي وضمان سلامة وسلاسة إجراءات المجلس الرئاسي وتسوية الخلافات عن طريق الحوار والتشاور.

تواجه بلدان الشرق الأوسط كلها التحدي الهائل المتمثل في الإرهاب. وترتبط مكافحة الإرهاب ارتباطاً وثيقاً بتسوية القضايا الساخنة في الشرق الأوسط. إن زيادة التعاون في مكافحة الإرهاب مسؤولية مشتركة بين دول المنطقة والمجتمع الدولي. وينبغي لجميع الأطراف المعنية، في إطار الأمم المتحدة، أن تعتمد تدابير مشتركة حازمة لكبح انتشار أيديولوجيات التطرف العنيف والإرهاب وإغلاق قنوات تمويل الإرهاب ووقف تدفق الإرهابيين الأجنبي من أجل تهينة الظروف المواتية للتسوية السياسية للقضايا الساخنة. وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، ينبغي ألا تكون هناك ازدواجية في المعايير. كما لا ينبغي ربط الإرهاب بأصل عرقي أو دين معين.

والصين مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي في جهد مشترك يرمي إلى إيجاد مخرج من الفوضى في الشرق الأوسط بغية الحد من النزاعات والمعاناة وتهيئة مزيد من الهدوء والكرامة الإنسانية هناك ليتسنى إحلال السلام والاستقرار والتنمية في القريب العاجل.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيس المجلس.

أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد على أربع دقائق بغية تمكين المجلس من الاضطلاع بأعماله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة تعميم نصوصها مكتوبة والإدلاء بنسخة مختصرة عند التكلم في القاعة. وأود أن أناشد المتكلمين أن يدلوا ببيانهم بسرعة معقولة بحيث يمكن تقديم الترجمة الشفوية بدقة.

وأعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة إيزابيلا لوفين، وزيرة التنمية والتعاون الدوليين في السويد.

ولا تزال الحالة في غزة حرجة أيضاً. وتُظهر الهجمات الصاروخية من غزة والغارة الجوية الإسرائيلية انتقاماً منها ذلك الطابع الملح للحالة. وهي تذكرنا بخطر المزيد من التصعيد. وفي غضون بضعة سنين سيكون الافتقار إلى مياه الشرب أمراً لا رجعة فيها. ولذلك لا بد من إنهاء عزل قطاع غزة، ويجب الإسراع في التعمير.

وقد دعا الاتحاد الأوروبي والسويد جميع الأطراف إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية من المنظمات الإنسانية والجهات الفاعلة الدولية الأخرى إلى غزة دون عوائق، بمن في ذلك ممثلو الدول، وفقاً للقانون الإنساني الدولي.

ومن أجل إنقاذ آفاق حل الدولتين ومكافحة تزايد اليأس بين الشباب، يجب على المجتمع الدولي أن ينتقل من الأقوال إلى الأفعال. وعلينا أن نساعد الطرفين على المضي قدماً من خلال خلق ديناميات جديدة وتخفيف عملية سلام مجدية لإنهاء الاحتلال. ولذلك فإن السويد تؤيد تماماً المبادرة الفرنسية بشأن مؤتمر دولي للسلام، بوصفها طريقة ليجدد الطرفان والعالم التزامهم بحل الدولتين. وتُشجّع الزيادة في نشاط المجموعة الرباعية السويد وهي تتطلع إلى نشر تقرير اللجنة الرباعية المعلن عنه.

ولمجلس الأمن دور محوري ويجب أن يتحمل مسؤوليته بدعم قراراته وميثاق الأمم المتحدة. وإذا كنا، نحن المجتمع الدولي، جادين في التزامنا بالحل القائم على وجود دولتين، فلدينا عمل هام نقوم به في الأشهر المقبلة.

الرئيس (تكلم بالصينية): ما زال هناك عدد من المتكلمين المدرجين في قائمتي لهذه الجلسة. وأعتزم، نظراً لتأخر الوقت وموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

عُلقت الجلسة الساعة ١٣|٢٥.

ثانياً، نقوم بزيادة المعونة الإنسانية والتي وصلت إلى أكثر من ٣٠٠ مليون دولار.

ثالثاً، استقبلت السويد أكثر من ١٢٠.٠٠٠ لاجئ فروا من سورية، وهو واحد من أعلى الأرقام في أوروبا. وتقرّر السويد بأن البلدان المجاورة، لا سيما لبنان والأردن وتركيا، تتعرض لضغوط هائلة. وهذا هو السبب في أن استراتيجيتنا تجاه الأزمة السورية تتضمن دعم ما تقوم به تلك البلدان أيضاً.

سيصادف العام المقبل مرور ٥٠ عاماً على احتلال فلسطين. ونذكر جميعاً الطابع الملح للحالة على أرض الواقع وغياب الحل السياسي. إن الحل القائم على وجود دولتين يتلاشى أمام أعيننا. ونحن نشهد استمرار العنف والتعجيل بمواصلة بناء المستوطنات. ونشهد أعداداً غير مسبوقة من عمليات هدم المنازل والبني التحتية الفلسطينية.

إن المستوطنات غير قانونية، وهي تشكل عقبة أمام السلام. ويعرّض النشاط الاستيطاني في القدس الشرقية للخطر الشديد إمكانية أن تصبح القدس عاصمة كلتا الدولتين في المستقبل. وهناك حاجة إلى تغيير أساسي في سياسة الاستيطان، ولا سيما في القدس الشرقية والمنطقة جيم. ومن شأن هذا التغيير أن يزيد الفرص الاقتصادية، وبمكّن المؤسسات الفلسطينية ويعزز الاستقرار والأمن لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

وتقف السويد بحزم ضد الإرهاب. فجميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك الهجوم المروع على حافلة مدنية في القدس اليوم، أعمال مشينة ويجب أن يدينها الجميع. ومع ذلك، فإن التدابير الأمنية وحدها لن تُنهي العنف. فيجب التصدي للأسباب الجذرية للحروب والتراعات. ولن ينتهي العنف إلا عند ذلك. ولن يسود السلام والاستقرار إلا عند ذلك. ولن يتمكن المواطنون في إسرائيل وفلسطين من أن يعيشوا حياتهم بكرامة إلا عند ذلك.